

عُنوانُ البَحْثِ

دَوْرُ حُرِّيَةِ التَّعْبِيرِ فِي حِمَايَةِ الْفِكْرِ وَالتَّفَكُّيرِ وَتَعْزِيزِ التَّحْصِينِ الذَّاتِيِّ
لِلْأُمَمِ مِنَ الْفِكْرِ
(الكَتَابَةُ الْفِكْرِيَّةُ الصَّحَفِيَّةُ وَالْبَحْثُ الْعِلْمِيُّ نَمُودَجًا)

- عرضاً ونقداً
وتقويماً-

بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري

«المفاهيم والتحديات»

في الفترة من ٢٢-٢٥ جماد الأول ١٤٣٠ هـ

كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات

الأمن الفكري بجامعة الملك سعود

تأليف

د. عبد العزيز بن سالم الصاعدي

المدينة المنورة

✻ قمع حرية التعبير يجعل الحراك الفكري يتخذ مساراً أخرى خفية، وسرايب مجهولة غير سليمة ولا سليمة اجتماعياً، وقد يصاحب ذلك عنف لفظي، وعداء للفكر السائد في المجتمع، وقد يتحول إلى التعبير بالعنف الجسدي كنوع من التعبير عن الكبت كما يقول روين سونز كلنا إرهابيون لولا أننا ننفس عن إحباطنا بالتعبير.



✻ الاهتمام بالتحصين الذاتي الفردي والاجتماعي؛ لأنه هو الحل الوحيد وهذا التحصين لا يتوفر إلا في أجواء الحرية العامة وحرية التعبير خاصة؛ لأنه يركز على الإقناع والاقتناع والتّمثيل وإحساس الفرد أنه هو الذي أنتج هذا الفكر، ونقّده وصوّبه وقوّمه وبالتالي سيتبنّاه وسيدافع عنه.



✻ إخراج التعليم من الإكراه والتسلط والعقاب، والسلطات المتعددة معرفية وغيرها إلى البهجة والثقة، والانفتاح الذهني، والولاء للمدرسة والمنهج، وحركة التعلم، وسنّ التشريعات والقوانين البحثية اللازمة لحماية الباحث، وإعطائه الأمان النفسي في ما يشبه الحصانة لينطلق بانسجام وحرية كاملة في بحثه بموضوعية ومهنية عالية.



✻ الاستفادة من حركة البحث العلمي رافداً من روافد الأمن الفكري، وذلك بانطلاقه منها في دراسات متخصصة ومؤتمرات "واستكتابات خاصة" للمؤهلين فكرياً وعلمياً تكتب في النواحي التي يحسن عدم إظهارها للعموم لحساسيتها الأمنية أو الاجتماعية أو الفكرية.



الباحث

المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دَوْرُ حُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ فِي حِمَايَةِ الْفِكْرِ وَالتَّفَكُّيرِ وَتَعْزِيزِ التَّحْصِينِ الذَّاتِيِّ لِلأَمْنِ الْفِكْرِيِّ
(الْكِتَابَةُ الْفِكْرِيَّةُ الصَّحَفِيَّةُ وَالْبَحْثُ الْعِلْمِيُّ نُمُودَجًا) -عَرْضًا وَنَقْدًا وَتَقْوِيمًا-

يجب إدراك أهمية الحريات العامة باعتبارها ضرورة نفسية ملحة للفرد والمجتمع، وأرضية صلبة لبث الفكر وتوجيهه وتنميته وتصويبه. أن النواحي الفكرية في الفرد والمجتمع تأتي بعد الضرورات الحسية، المادية؛ من طعام وشراب ودواء ومأوى، وهي نتاج الحريات العامة من تفكير وتعبير، واختيار، وتقرير مصير وهذه الحريات العامة هي المقابل للضرورات الحسية المادية السابقة، ولكنها أرقى منها حيث بها تبين آدمية الآدمي، وتظهر إنسانية الإنسان فتلك الأشياء الحسية تتعلق بالجسد وإبقائه حياً، وهي أشياء في غالبيتها مشتركة بين الإنسان وغيره من الكائنات الأخرى، ولكن الحريات العامة هي التي تعزز وتظهر الجوانب الفكرية والذهنية، والنفسية والوجدانية، والشعورية والعقلية، في الإنسان. وهي التي تهتبه لتلقي الفكر وتوجيهه الوجهة المرادة حسب البيئة والمجتمع، وحمائته وتنميته وتمتينه، وقد جاءت الشرائع السماوية، والقوانين البشرية بكفالة هذا الحق للإنسان. (حرية الفكر والتفكير والاختيار) وكفلت أيضاً الحقوق التي تكفله وتؤدي إليه.

ومن بين الحريات العامة تظهر شدة الحاجة إلى "حرية التعبير" لارتباطها بالفكر والتفكير تعبيراً وتنمية، وإيضاحاً تصويماً وتعديلاً، فعن طريق التعبير يمكن إزالة الفكر المنحرف أو تعديله، أو تصويبه. إن الفكر والتعبير مرتبطان أشد ما يكون الارتباط، فنحن نعبر عن أفكارنا التي نعتنقها، ونحن نفكر عندما نُعَبِّرُ وعندما نريد أن نُعَبِّرُ نُفَكِّرُ، وبالتعبير يُثَبَّتُ الفكر المستقر في عرف المجتمع، وبه ينمو الفكر، بالتعبير عنه. فالتعبير صورة عن الفكر، والتعبير يحتاج إلى الفكر حتى يكون صادقاً عَمَّا في النفس، وحتى عندما نريد أن نُخْفِى أفكارنا نحتاج أن نُفَكِّرَ كيف نُعَبِّرُ عن ذلك لإخفاء.

وأهمية الكتابة كمنفذ من منافذ التعبير خصوصاً لجهة الثبات والدوام فيها أنها أبرز وعاء للفكر وبقاؤه، ونقله وتداوله وتعلُّمه وتوثيقه، ومواكبته للأفكار الطارئة، والحراك الفكري مجتمعياً وأمميّاً، وعالمياً مما يعني أن تعزيز حرية التعبير هي الأساس في تقوية وتمتين قيام التعبير في تصحيح الفكر ومتابعته، وتقويمه وريادته نحو الأمان النفسي والذهني، والوجداني والشعوري؛ نظراً لأن من يمارس الكتابة الفكرية بلغة العلم أو لغة المقال الصحفي هم النخبة الفكرية الرائدة في أي مجتمع؛ مما يجعلهم مسؤولين مؤهلين عن التحصين الذاتي، ويُنتظر إليهم نموذجاً في المجتمع يتمتع بهذه الحصانة الفكرية، وإذا أخذنا أبرز نموذج في المجتمع الحديث وجدنا نموذجين

نخبوين شديدي الأهمية يجتمعان في أشياء ويفترقان في أشياء أخرى، ولكن لهما شديد العلاقة والتماس بالناحية الفكرية كجهد بنائي معرفي، أو كجهد وقائي دفاعي عن أفكار المجتمع، وهما معاً يمثلان ذاكرة المجتمع الفكرية رسداً واستشرافاً، وتوثيقاً ومواكبته، وهما:

أ - كتابة البحث العلمي، وخصوصاً في الجامعات والبحوث الأكاديمية التي فيها إرشاد أكاديمي وإشراف، ومناقشة، وضرورة ضمان الحد الأدنى من حرية التعبير والتفكير ووسائلهما؛ من الاستنتاج إلى الاستنباط إلى التحليل والوصول إلى النتائج، ولا بد أن يكون الباحث مؤهلاً مهنيًا وحرفيًا، وأكاديميًا على القدرة إلى الوصول إلى الحقائق الفكرية والعلمية السليمة، ولا يمكن ذلك حتى يمتلك حدًا مقبولاً من الحرية التعبيرية لجهة فرز الوقائع والوثائق والمعلومات، حتى يمكن أن تكون دراساته وأبحاثه ونتائجها نافعة للمجتمع بدون خوف يُكبّله، وهم جاهزة تُلصق به إنْ هو خلد إلى هذه الحرية. ثم تبقى نتائج الدراسات والأبحاث خاضعة للنقاش الحر، وليس محاكمة لتوجه وعقل الباحث وشخصيته وفكره؛ مما يجعله خاضعاً للابتسار والإقصاء وإيثار السلامة فتبقى الأبحاث مُضَلَّلة وخاطئة.

ب - الجانب الآخر: الكتابة الفكرية الصحفية فإن هذه تواكب الهم اليومي والحدّث المعاش وخطورتها تأتي من أنها تُشكّل الرأي العام فينبغي أن لا تكون مُضَلَّلة ولا سطحية ولا سائرة لتوجه آخر يخالف الأمن الفكري للمجتمع، ولكن بشرط أن يكون الفكر الذي يراود التأمين عليه في المجتمع فكراً صحيحاً كاملاً مرناً، ناضجاً مناسباً وملائماً، ومتصالحاً مع العقل الجمعي حتى يَقْوَى على التَّقْدُّمِ ويتقبله، ومن ثمَّ يقويه ويخدمه، وهنا ينبغي أن لا يُجْحَرَ على الكاتب بمقص رقيب، أو رئيس تحرير نظراً لأن هذا الفكر الناضج لا يخاف من التَّقدُّمِ، والنقد يقويه وينبئه، ولا يهدمه. والنقد موجود في أَسْ المنظومة الفكرية وأساسها ينبع من داخلها، ولا يؤذيها ولا يضرها، تراه ضرورة، ولا تراه عقوقاً.

ويهدف البحث في معالجته لهذه القضية إلى تحقيق الأسس والأهداف التالية:

- أن نعي تمام الوعي أن الحرية الشخصية في حدودها المسؤولة، والحريات العامة. بمفهومها الصحيح ضرورة نفسية ملحة وقصوى للفرد والمجتمع، كبيئة غرس وحماية وتصويب الفكر وتأمينه. وذلك لشدة العلاقة بين الفكر والتفكير والتعبير، وأن التعبير صورة عن التفكير، وأن الفكر ينمو ويصحح ويُؤمّن بالتعبير الحر الوثائق الصحيح الآمن نفسياً ووجدانياً. وأنه يجب التركيز في الفكر الموثق المكتوب كذاكرة للأمة والوطن والمجتمع حاضراً وتاريخاً ومستقبلاً. وأهمية وضع إمكانية ممارسة حرية التعبير والاستنتاج والتحليل والتوصيف في الأبحاث العلمية موضع التنفيذ حتى تكون صادقة وناضجة غير مضللة ولا هشة، وأهمية أن نتقبل ونشجع التعبير المسؤول الحر في قضايانا اليومية الاجتماعية والفكرية في الكتابة الفكرية الصحفية التوجيهية والنقدية والاستشرافية.

أن بعض المفاهيم المغلوطة في عالمنا العربي عن معنى ومفهوم وتطبيقات الحرية هي التي تُخَوِّف الأنظمة والمنظومات الأسرية والاجتماعية منها، مع أنها أسهل وأيسر، وأسرع الطرق إلى تمدين وتحضير المجتمع، حيث

تنتج الحريات العامة قدرة إبداعية هائلة وتَحَسُّناً في مستواه، وشعوره بقيمته ودوره في المشاركة في الإنتاج وخدمة المجتمع.

الحرية التزام مسؤول، وانضباط صارم، ليست تفلتاً ولا دعوة للتفلت والهروب من المسؤولية، الحرية مرتبطة بالقانون هو الذي يحميها وهي التي تحترمه.

أن العالم العربي بحاجة ماسة وسريعة إلى إشاعة ثقافة الحريات العامة وإطلاقها؛ لتطلق طاقات أفراد وشعوبه وذلك مرهون بانحسار الاستبداد والسيطرة، والحرية النافعة هل الشاملة لكل الناس وبمفهومها الواسع الذي يعني تحرير الإنسان من الجوع والخوف، والمرض وليس قصرها على مفهوم الحرية السياسية فقط، أهما منظومة متكاملة، وثقافة أصيلة تُزَرَع في نسيج الفرد والمجتمع، وتَتَطَلَّب تهيئة البنى التحتية والاجتماعية الفاعلة في ضوء الحكم الصالح.

أن الرابط بين الحريات العامة وتحقيق الأمن الفكري رابط عضوي، ينطلق من القناعة التامة بالفكر الاجتماعي الذي توصل إليه الفرد والمجتمع واختاره والتزمه بحريته ومحض إرادته الحرة المطلقة، ومن ثم فهو يشعر أنه هو من أنتج هذا الفكر وتبناه فهو مُحَصَّن ذاتياً عن غيره، أو ضده؛ لانطلاقه من فكرٍ حرٍ واعي، وهذا ينطبق أيضاً على الحرية فلا بد أن ينتج المجتمع حريته من بيعته الاجتماعية، وبنيته الفكرية بدون ضغط أو إكراه، أو استيراد للأفكار والتجارب وتمجينها، واستزراعها في غير بيئاتها التي أنتجتها؛ لأن المجتمع عندما يبدع حريته سيتمكن من تبنيتها والدفاع عنها، ورفض الوصاية الفكرية عليه من قبل الآخرين، وهذا هو جوهر التحصين الذاتي المبني على القناعة والنابع من الاقتناع المعرفي، والمعرفة الحرة.

إن الحرية المعرفة دورها الفاعل في تحقيق الأمن الفكري؛ لأنها ستكون معرفة حرة واثقة مترسخة في نسيج الفرد، ومفاصل المجتمع بعيداً من التعليم الموجه، والمعرفة القسرية المؤجلة التي تُوصَّل التبنّي الأعمى للأفكار وتلغي النقد والفرز، والحكم على الأشياء بموضوعيه، والقناعة الحرة والرفض، وهذه قدرات يملكها الإنسان ولكنها قد توأدت تحت وطأه الثقافة التقليدية التي تُحرِّم السؤال والنقد وهذا يناقض الحرية ومفهوم التعلم نفسه، ويُكوِّن عقليات سلبية لا تعرف سوى النياحة في التفكير، وتبني أفكار الآخرين دون قدرة على النقد والتفكير المستقل. أن التعليم الموجه لا يقود إلى الاقتناع وبناء الأفكار، وحرية التشكّل المعرفي، ويضع الفرد تحت سلطات متعددة، ومنها السلطة المعرفية مما يجعله ينفر من عملية التعليم نفسه.

أن الدور المعرفي للحريات العامة وحرية المعرفة هو السبيل إلى التحصين الذاتي، والانفتاح الداخلي لعقل الفرد على جميع الأفكار والآراء، وامتلاك مهارات الموازنة والتفكيك وردّ الأشياء إلى مكوناتها، والقدرة الصحيحة على الوصول للحقائق بعقلانية وقناعة، وإطلاق قدرات الأفراد، وكل هذا هو الضمان الأكيد لتحقيق الأمن الفكري في زمن الانفتاح الفكري، والثقافي والمعرفي والعلمي الهائل، حيث غرس القنوات والاحتواء هو البديل عن التلقين وحقن الثقافة، والحجب والمنع. ولابد من الثقة بقدرات الأفراد والمجتمع على

المواجهة الفكرية وإعدادهم لذلك.

المَحَوْرُ الأوَّلُ: دَوْرُ الحُرِّيَّاتِ العامَّةِ فِي تَرْسِيخِ ثَقَافَةِ التَّحْصِينِ الفِكرِيِّ الذَّاتِيِّ لِلْفَرْدِ وَالْمُجْتَمَعِ فِي البِيئَةِ السَّعُودِيَّةِ الفِكرِيَّةِ:

بدون أدنى شك فإن الحريات العامة هي من الآليات التي تجعل الإنسان مهياً للفكر والتفكير لتقبل الفكر الصحيح والاهتمام به والدفاع عنه، وتبنيه، وإنضاجه؛ لأنها تنقله إلى مرحلة الأدمية الفكرية العقلية الذهنية، وهي أمور يتميز بها عن غيره من الكائنات الحية الأخرى، وفي هذا المحور نتناول العناصر التالية:

١ - الحُرِّيَّاتُ العامَّةُ تَارِيخاً وَتَأْصِيلاً وَمَفْهُوماً وَأَهْمِيَّةً:

الحريات جاءت بما الأديان السماوية كافة، واستقرت عليها القوانين البشرية جمعاء. وقد استحوذ مفهوم الحرية على كثير من التعريفات والمحددات تدور في مجملها حول هدف واحد هو صون إنسانية الإنسان، وتحقيق كرامته وأدميته، وإعطائه حقوقه الأساسية بقوة القانون. والحريات العامة: جملة من الحقوق الأدمية الإنسانية الأساسية التي لا قوام للمجتمعات، والأفراد كعناصر حضارة بشرية إلا بها^(١).

وقد مرَّ انضاج الفكر الإنساني لحرياته وإقراره لها في قوانين محدَّدة تحميها بمراحل، ومحطات كبرى حتى تبلورت وتشكلت ملامح هذه الحريات التي اجتهد العقل البشري في العصر الحديث في إقرارها بدءاً من صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في (١٠/١٢/١٩٤٨م) الذي جسَّم في نصوص لا لبس فيها ولا غموض حزمة الحقوق الأساسية للإنسان، والتي تتمحور بالضرورة حول الكرامة، أي الاعتراف بكرامة المواطن على اعتبار أنه شخص حر ومسؤول لا تختلف حقوقه وواجباته عن سواه.

وجاء في سياق الأدبيات لتعريف حقوق الإنسان هكذا: "مجموعة من الامتيازات تتصل طبيعياً بكل كائن بشري، يتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون ويحميها)، وبدأت بالعهد الأعظم (ماجنا كارتا) ١٢١٥م، ثم بلائحة الحقوق في بريطانيا (١٦٨٨م)، وفي إعلان الاستقلال في الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٧٦م)، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان (١٧٨٩م)، إلى إقرار حقوق الإنسان في (١٠/١٢/١٩٤٨م)، والمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان (٤/١١/١٩٥٠م)، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٦/١٢/١٩٦٦م)، ثم العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦م)"^(٢).

ومفهوم الحرية مرَّ بعدة مراحل عبر العصور تبعاً للتطور البشري المستمر، وقد جاء الإسلام مُعزِّزاً لحقيقة الحرية بتخليص الإنسان من عبودية العباد إلى عبودية رب العباد وحده سبحانه وتعالى، وقَطَعَ قلبه عن التعلق

(١) ينظر: جون ستيوارت مل، الحرية، ١٩، ٢٠، ٨٥، ١١٥.

(٢) د. أحمد سعيد درباس "حمايتها"، صحيفة المدينة ١٦/١٢/١٤٢٩هـ، عدد: ١٦٦٧١، صفحة الرأي.

والخضوع والخوف للمخلوق، وحصر كل ذلك حقاً إلهياً خالصاً لله لا يجوز صرفه لغيره، وهذا منتهى التحرير العقلي والذهني، والوجداني، والنفسي والعاطفي، والفكري للإنسان ولإنسانيته وحرية وكرامته الآدمية، وذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(١)، والأصل كما قال عمر رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدكم أمهاتهم أحراراً"^(٢). وعلى هذا أجمعت الأديان والشرائع السماوية الحققة؛ فقد جاءت لتعلى شأن الإنسان، وتزكي نفسه وتعطيه الحرية في منطلقة بتحريره من أي عبودية إلاّ عبوديته لله الحق سبحانه، حيث عبودية الإنسان لربه هي مُنتهى الحرية والرفعة والسمو؛ لأنه الموجد له والمجبول قلبه على تأليهه ومحبتة والخضوع له.

والحرية تعني الالتزام، وتعني المسؤولية، وتعني الاعتراف بحقوق الآخرين، وحريةكم. وعلى مستوى الحرية يكون مستوى الالتزام بالقوانين والشرائع المنظمة لحياة الفرد والمجتمع، وهذا ملاحظ في البلدان المتقدمة، فالحرية وشدة التزام المجتمع تلقائياً بالقوانين المنظمة لها هناك أمر واقع. ليست الحرية انفلتاً وليس المطالبة بها تفلتاً ولا هروباً من الواجبات؛ لأن الحرية لا تقوم إلا بالالتزام بالقانون الذي يقرر أن الإنسان هو صاحب الإرادة والاختيار والتصريف فيما يخصه، وتتوقف حرية عند تعارضها مع حرية الآخرين.

"أن القانون الذي لا يحمي حريات الآخرين يفقد احترامه من قبل الناس، حتى الذين يطبقونه يفقدون حماسهم له والافتناع بتطبيقه، بل في هذا الوضع يصبح خرقه تعاوناً فيما بين الناس"^(٣).

وتكمن أهمية الحرية في أنها توفر الأمان النفسي، الذي هو مقدمة وأرضية للأمن الفكري، والأمان الاجتماعي.

وأهمية الحرية أنها تخلق بيئة تجعل الإنسان مؤهل للفكر والتفكير، ومعرفة حقوقه، وهي مرتبة تميزه عن الحيوان الذي لا يعقل. والإنسان يتمتع بالعقل والتفكير، ورؤية ضرورة الحرية، وتقديرها كاحتياج أساسي. وهذه المزية؛ وهي احتياج الإنسان للحرية، مع مزية العقل والفكر والتفكير، ومزية التخاطب عن طريق الرموز اللغوية هي التي تُحدد سمات الإنسان كفرد في المجموعة الإنسانية المكلفة والمسؤولة في الأديان، وفي التشريعات.

"فمع التنوير حلت قيمة عقلانية الإنسان محل صفة الحيوانية، أي إنه أصبح يُنظر للإنسان باعتباره كائناً عاقلاً يمكن تنشئته بحيث يتكون في داخله ضمير وقانون داخلي يدلّه على فعل الصواب، ويحميه من الخطأ. وتكوين هذا الضمير الحي هو أحد أهم أهداف التربية في عصر التنوير. والتنوير يبحث عن ماهية الإنسان وأنه

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٠.

(٢) ينظر: التمهيد لابن عبد البر ١/١١٨، وتاريخ بغداد ٤/١٠٧.

(٣) عبدالله المطيري، ماذا أحدث التنوير من تغيير؟، صحيفة الوطن السعودية، ١٧ محرم ١٤٣٠هـ، عدد: ٣٠٢٩.

كائن حر عاقل. والحرية والعقل أصبحتا هما عناوين الإنسان وبالتالي فإن مهمة التربية هي تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الحرية والعقلانية في الفرد الناشئ. وتأكيد التربية الحديثة على حرية وعقلية الإنسان أنتج لنا قدرة إنسانية إبداعية هائلة، وتحسنا كبيراً في حياة الإنسان وشعوره بقيمة دوره. ونعرف اليوم مدى التطور الكبير في العلم والفن والصناعة والطب والزراعة والأخلاق، وأما فقدان الحرية والعقلانية، وأساليب التربية القاسية والعنيفة في البيت والمدرسة تم نقدها ومهاجمتها بقوة وإصرار، فهي أساليب تمسخ الإنسان وتلغي قيمته، وتحوله إلى مجرد نسخة مشوهة عمن حوله^(١).

وبين الحرية والديموقراطية رابط وفاصل، فالواقع يربط بينهما، ولكن التنظير ربما خالف في ذلك حيث إن الديمقراطية هي حرية الأقوياء، ولكن الحرية شاملة للجنس البشري كحق أساسي للجميع، وعلى كل حال فالديموقراطية وحدها ليست كافية ما لم تقترن بنظام اجتماعي وسياسي تسوده سلطة القانون، وحرية التعبير، والحرية الفردية التي تجعل من الفرد لبنة فاعلة في البناء الاجتماعي، وتكفل له كرامته الإنسانية، وحقوقه القانونية بغض النظر عن دينه وعرقه، ولونه ومذهبه، وقبيلته وجنسه، وتوجهه الفكري^(٢).

ولكن الحرية لا بد أن تُؤد من البيئة نفسها، وبمواصفاتها، ولا بد أن تُخلق لها البيئة الملائمة والبنية الفكرية المناسبة الناتجة من إبداع المجتمع، هذه هي الحرية النافعة الكاملة التي تحقق الأمن الاجتماعي.

"أن قدرة العالم العربي على مواجهة التحديات الداخلية، والخارجية مرهونة بمدى انحسار الاستبداد وإشاعة الحريات الأساسية، كما لاحظ الكواكبي منذ مئة عام، والإنسان حينما يمد يده بحثاً عن الحرية فإنه لا يستجدي بل يطالب بحق من حقوقه التي منحه الله إياها وكرّمه بها"^(٣).

أن مجرد استيراد مفهوم الحرية الغربي ولصّفة هُنا بمثابة تربية السمك في الهواء الطلق، فلا بد أن ينسج المجتمع نط الحرية الملائمة له، لاسيما وأن التأصيل الشرعي قد كفل الحرية الحقيقية النافعة، ولكن الخلل في سوء الفهم والتطبيق، فما هي الحرية التي نبحث عنها كأساس لبناء الإنسان الحر والمجتمع الصالح، حيث يتفاوت مفهوم الحرية بين حدين: الحرية بالمعنى الضيق والذي يقصرها على المجال السياسي والمدني، والحرية بمعناها الأوسع والأشمل، والتي تعني بالإضافة إلى ما سبق، التحرر من كل العوامل التي لا تليق بكرامة الإنسان،

(١) عبد الله المطيري، ماذا أحدث التنوير من تغيير؟ صحيفة الوطن السعودية، ١٧ محرم ١٤٣٠هـ، عدد: ٣٠٢٩، وينظر: شايح الوقيان، عكاظ، عدد: ٢٦٩٥.

(٢) أميرة كشغري، الحرية المتكاملة طريقنا للإصلاح، صحيفة الوطن السعودية، ٢٨/٥/١٤٢٦هـ، العدد: ١٧٤٠، وينظر: تشومسكي، ٥٠١، والغزو مستمر، ١٧١.

(٣) السابق.

مثل الجوع والمرض والجهل والفقر والخوف^(١)، والإسلام يحقق المفهومين.

إن الحرية النافعة منظومة متكاملة، كثقافة وبيئة مزروعة في الفرد، والأسرة، والبيئة التعليمية والاجتماعية، ومفاصل المجتمع من إعلام وقضاء، وتشريع وحراك فكري، وإنتاج ثقافي. والوصول إلى هذه الحرية المتكاملة يكمن في ضمان وجود البنى والعمليات المجتمعية الفاعلة التي تصون تلك الحرية، وتضمن أطرافها وترقيتها، وتدعم الحكم الصالح في الوقت نفسه، وذلك (حسب ما أورده تقرير التنمية العربية) من خلال^(٢):

- ١ - التأكد من توسيع الخيارات المتاحة للفرد، وهذا هو جوهر التنمية الإنسانية.
 - ٢ - المشاركة الجماهيرية، والتمثيل الجماهيري الشامل لعموم الناس على اختلاف أطرافهم وطبقاتهم.
 - ٣ - بناء المؤسسات الكفيلة بتعزيز الشفافية والمساءلة في المجتمع.
 - ٤ - سيادة القانون العادل الذي يحمي الحرية ويُطبّق على الجميع على حد سواء.
 - ٥ - سيادة القضاء العادل والمستقل والنزيه الذي يعمل على تطبيق القانون.
- ومن أهم الحريات النوعية حرية الإبداع، والتحديد، والتعبير المسؤول والمنضبط والحر. والحريات، ولا سيما حرية الرأي والتعبير والإبداع تعاني من الكبت والقمع في معظم البلدان العربية، فكم من كتب مُنعت وصُودرت، وكم من كاتب كُفّر وعوقب بسبب آرائه التي لا ترضي السُّلطة أو المجتمع^(٣).
- "يقول أوغستو لوبيز"

"الحل الوحيد هنا هو التطبيق الفوري للإصلاحات السياسية والاقتصادية، إذ ستسهم الإصلاحات الاقتصادية المستدامة في توفير فرص عمل حقيقية للشعوب، وتعزيز قدرتها على تحقيق طموحاتها ومنحها الثقة بالنفس عبر ممارسة الحريات الشخصية في خدمة المجتمع.

وبالتالي، إذا لم تعط الحرية لشعوب الشرق الأوسط لإيجاد الحلول المناسبة لتحسين أنفسهم عبر المشاريع الخاصة، وحرية التفكير، والانخراط في العمل السياسي، فإن المنطقة تخسر فرصة تاريخية لتنمية قدراتها وتعزيز نمو اقتصادياتها"^(٤).

٢ - دَوْرُ الْحُرِّيَّاتِ الْعَامَّةِ فِي تَعْزِيرِ الْبِيئَةِ "الاجْتِمَاعِيَّةِ السَّلْمِيَّةِ" وَالْبُنْيَةِ "الْفِكْرِيَّةِ السَّلِيمَةِ" فِي الْبِيئَةِ

(١) السابق بتصرف، وينظر: عبد الملك المزروع لا إصلاح للبيت العربي قبل إطلاق العقول والطاقات دون ملاحقه، ملحق الرسالة، صحيفة المدينة، الجمعة، ١١/٣/١٤٢٤هـ.

(٢) أميرة كشغري، الحرية المتكاملة طريقنا للإصلاح، صحيفة الوطن السعودية، ٢٨/٥/١٤٢٦هـ، العدد: ١٧٤٠، وينظر: جون ستوروات مل، الحرية، ٨٠-٨١.

(٣) السابق، وينظر: عبدالله بن بيه، الإرهاب التشخيص والحلول، ٩٨-١٠١.

(٤) أوغستو لوبيز، الإصلاح في العالم العربي، صحيفة الوطن السعودية، ٢٥/٥/١٤٢٦هـ، العدد: ١٧٣٧.

السُّعُودِيَّةُ النَّاشِئَةُ فِكْرِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا مِنْ خِلَالِ نَظَرَةٍ بَعْضِ كُتَّابِهَا الشَّبَابِ:

- الحرية ليست انفلاتاً، والدعوة إليها ليست دعوة للانفلات، وينبغي أن تُفهم كمنظومة متكاملة، وتؤخذ كثقافة كاملة لا مجزأه وإلاً أصبحت ضرراً محضاً. فكلما قويت الحريات كلما سادت سلطة القانون، وخضعت المجتمعات للقانون الذي يحمي حرياتها، فلا بد من تهيئة البيئة والمناخ والأرضية من نسيج المجتمع، ولا يصلح استيراد الأفكار الجاهزة المعلبة، ثم استزراعها في غير موطنها بل لابد للمجتمع من أن يخلق ويصنع حريته النابعة من قناعاته، هذه حقيقة لابد من إثباتها هنا.

وفي المملكة العربية السعودية ما تزال الدلائل واضحة على الفهم الخاطئ لمعنى حرية الرأي ليس بين الكتّاب المنسوبين إلى التيار الليبرالي فحسب، بل بين الدعاة المحسوبين على التيار الإسلامي، وكمثال على ذلك بيان الستة والعشرين الذي يخالف اتجاهات الدولة في الحفاظ على الأمن الداخلي، وعلى العلاقات مع الدول المجاورة؛ والمثال هو ما صدر عن أحد الذين شملهم العفو الملكي، وكان قد سُجن بسبب تصريحه شبه المؤيد للعمليات الإرهابية في المملكة، ومّا إن أفرج عنه حتى صرح في نفس القناة أن حرية الرأي حق مكفول للإنسان في الشريعة الإسلامية، فإذا سلمنا بهذا الأمر وأن لا حدود لحرية الرأي فمعنى ذلك أنه يحق لأي أحد أن يدعو إلى الإرهاب والتشدد، وفي نفس الوقت يحق لغيره أن يدعو للتعري والتفلة، وفي الحالين تصبح حرية الرأي وسيلة للتدمير والإفساد^(١)، ومن هنا نحتاج لتجذير ثقافة الحرية وتأصيل مفهومها الصحيح وهذه حقيقة أخرى نثبتها هنا.

أ - "الْحُرِّيَّةُ وَالِدَوْرُ الْمَعْرِفِي" التَّعْلُمُ وَالتَّعْلِيمُ وَالثَّقَافَةُ وَالْحِرَاكُ الْفِكْرِي وَالثَّقَافِي:

- أن الكلام في الحريات العامة يطول، ويطول جداً، ولكن حسبنا هنا في بيان أهميتها في المجتمع دورها المعرفي، والذهني وعلاقتها بالحراك الفكري الذي يقوم على معاملة الإنسان باحترام آدميته، وإرادته الحرة وإتاحة التعليم كمنفذ لاكتشاف ذاته وليس لتوجيهه القسري لتوجهات السياسي، أو الأيديولوجي أو الضغط الاجتماعي. أن إطلاق الانفتاح الداخلي للأفراد أهم بكثير من الانفتاح الخارجي، بل هما مترتبان ترتیباً عقلياً حيث لابد أن تُهيئ البيئة الصالحة التي فيها قدر كبير من حريات الإنسان العامة، والتي تُنظّم علاقته مع مجتمعه، ومع النظام الذي يحمي حريته القانونية. وكل هذه المعطيات باتت ضرورة في زمن الانفتاح الفكري الهائل حتى

(١) ليلي أحمد الأحدب، الحرية بين الإبداع والإفساد بتصرف، صحيفة الوطن السعودية، ٢٤/٧/١٤٢٦هـ، العدد:

١٧٩٥، وينظر: د.عبدالله الزايد، حماية المجتمع المسلم من الانحراف الفكري، مجلة البحوث الإسلامية، ٣٣٥-٣٤٠،

عدد: ٧٧، وتركبي الحمد، وسقطت ورقة التوت الشرق الأوسط، عدد: ٩٢٨٠، وعبد الحميد الأنصاري، انتهى الأمر

لا حل إلاً بالقطيعة المعرفية مع الفكر الإرهابي، الشرق الأوسط، عدد: ٩٢٨٠.

يمكن بناء التحصين الذاتي، وغرس القناعات والاحتواء بدلاً من الفراغ الفكري والسيطرة، وإتاحة الفرصة للتيارات المختلفة في المجتمع للتعاطي السلمي المدني، لأن من أشد أعداء الحرية والحريات العامة بعامة التيارات المتنافرة تنافراً إقصائياً تطرفياً، تلك التيارات التي تقتات على الصراع، وعلى احتراهما فيما بينها ولا ترى لها وجوداً إلا بتدمير الآخر، أو السيطرة عليه وكبح حريته.

"إن الطائفي المتعصب لا يقبل بوجود المخالف له إلا اضطراباً، وبشرط كونه خاضعاً له خضوعاً كبيراً، أما فكرة المجتمع الحديث القائم على التساوي في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الاختلافات أيا كانت انطلاقاً من أساس المواطنة فإن الطائفي المتعصب لا يقبل بذلك، ويتحين الفرصة لاختراق هذا النظام وإفساده"^(١).

والطائفية تنطلق من تدني قيمة الإنسان في ثقافتها التعصبية، ومعاملته باستخفاف وازدراء لعقله وفكره، وإرادته وحرية، مما يزعزع أمنه النفسي، وتفكيره الحر الذي يؤدي إلى أمنه الفكري.

و"يشير هذا الوضع إلى مأساوية الحال التي وصل لها الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية المعاصرة والتي هي بعيدة عن أي مفاهيم صحيحة للإسلام وللعروبة، الإنسان الذي لا يزال يعامل على أنه فرد من قطع يجب إخفاؤه عن الآخرين من أجل الإبقاء عليه من ضمن الاتباع، هذا الإنسان يفتقد إلى جوهره الحقيقي بوصفه كائناً حراً، كائن له الحق في التفكير والقرار"^(٢).

ب- نَقْدُ التَّعْلِيمِ الْمُوجَّه، وَحَقْنُ الْمَعْرِفَةِ وَأَثَرُهُ السَّلْبِيُّ عَلَى الْفِكْرِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالْأَمْنِ الْفِكْرِيِّ:

- التعليم الموجه أحد أوجه السلبية في مفهوم الحرية العام، فالفترض أن التعليم استكشاف للذات بوسائل الحوار والنقاش الحر الوائق، والعقلية النافذة، لكن الواقع كان على العكس حيث مازال التعليم التقليدي يشكل العقليات؛ بحيث تكون عقليات سلبية لا تعرف سوى أن تتبنى الأفكار، وأن تؤمن بها بدون أن يكون لها قدرة على النقد والتفكير المستقل. أن التعليم بهذه الصورة سلطوي اعتسافي لا يقود إلى الاقتناع وبناء الأفكار، والحرية في التشكل المعرفي. والفرد عموماً يقع تحت ضغط كثير من السلطات مما يجعله سلبياً وليس ذاتياً، هذا التعليم قائم على تراكم الكثير من السلطات فوق رأس الفرد. فسلطة المعلم سلطة أولى، هذا المعلم قد يكون أباً، أو مُدرِّساً في المدرسة، أو واعظاً في المسجد، كما أن هذه السلطة مدعومة أصلاً بسلطة معرفية فبعض هؤلاء المعلمون لا يقولون للناس إن ما يقولونه هو تعبير عن فهمهم وقراءتهم للواقع بل يقدمون أنفسهم أحياناً على أنهم متحدثون بالحقيقة المطلقة، ومن يخالف أفكارهم هو مخالف للدين بالضرورة^(٣)، وهذا منهج خاطئ علمياً وشرعياً.

(١) عبد الله المطيري، صراع المذاهب والخوف على الرعايا، صحيفة الوطن السعودية، ٢٢/١٠/١٤٢٩هـ، العدد: ٢٩٤٥.

(٢) السابق. وينظر: عبدالله بيه، الإرهاب التشخيص والحلول، ٩٩، ١٠١، ١١٤.

(٣) السابق بتصرف. وينظر: عبدالله بيه، الإرهاب التشخيص والحلول، ٩٨.

- إن إطلاق الحريات العامة داخل الفرد وإشعاره بذاته وكيونانية، وقدرته على التفاعل مع ذاته ومع محيطه ومع البعد الخارجي أمران لا بد منهما، ولا بد أن يترتبا كمقدمة ونتيجة، خصوصاً في البيئة التعليمية والفكرية.

- "ولكن إذا كان الشرط الخارجي للانفتاح قد تحقق لإنسان هذا العصر فإن الانفتاح الداخلي يبقى حتى الآن محدوداً؛ وأعني بالانفتاح الداخلي انفتاح عقل الفرد على جميع الأفكار، والآراء وموازينها بعقلانية وقناعة، واتخاذ قرار التّبيّن، أو الرفض، أو الشك، أو النقد بناء على قناعة حرّة مستقلة. وتعتبر هذه القدرة من أعلى القدرات التي يملكها الإنسان ولكنها قد تُؤاد "كما هو الحال" تحت وطأة الثقافة التقليدية التي تُحرّم السؤال وتُجرّم النقد"^(١). ويبدو أن الأمر محكوم لجهة الانفتاح القسري، والحرية الفكرية المطلقة، وهذا ما يجب أخذه في الحسبان حتى يمكن ضبط الحرية لتكون نافعة بدلاً من تركها، هوجاء مدمرة للعقول والأفكار وأمن الوطن، وهذا ما يجعل منح الفرد قدراً صالحاً منها أمراً بات أكثر إلحاحاً من ذي قبل. "أن الانفتاح المعاصر قادر على زحزحة وهز الأفكار القديمة شيئاً فشيئاً، كما أنه يدفع الإنسان باستمرار إلى اتخاذ مواقف ومراجعات. حيث تبدأ الأمور بما يشبه الشوشرة والتوهان، ولكنها مع الوقت تُساعد في تشكيل عقلية قادرة على الحكم والتقييم بحرية. وما نشاهده في السعودية مثلاً من تغيّر اجتماعي وفكري هو نتيجة أولى لعملية انفتاح الإنسان السعودي على العالم، وقدرته على التواصل مع مختلف الرؤى والأفكار"^(٢).

أن للبيئة دوراً كبيراً في تقدير أهمية الحرية، وطريقة ممارستها وتحديد البعد الفلسفي لها تبعاً لفلسفة الحياة نفسها، وأهداف المجتمعات والشعوب والأفراد فيها. فالمجتمعات المتنورة هي مجتمعات لا يمكن أن تُعامل كما يُعامل مع القطعان، لا تقبل أن يخاف عليها أحد من فكر آخر ويحاول أن يحجب عنها أية معرفة مهما كانت. لأنها مجتمعات تُعزّز بحرياتها وبذواتها المستقلة، ولا تقبل من أيّ أحد أيا كان أن يمارس الوصاية عليها ويحدد لها مسبقاً ما يجب أن تعمل وما يجب أن تترك. هي مجتمعات تقوم بمسؤوليتها الشخصية في تبني أفكارها، وتحديد مواقفها، وهي بهذا تمتلك شخصية مستقلة وتحس بوجودها الحقيقي، ودورها الفاعل في الحياة والوجود. تعلم أن هذه الحياة تجربة يجب أن يخوضها الأفراد وأن يكون لهم فيها دور القيادة لا دور التابعين، أفراد هذه المجتمعات لديهم حساسية عالية من الوصاية، ومن يريد أن يفكر نيابة عنهم ويطلب منهم اتّباعه إنهم أفراد يرفضون أن يطبقوا عمليات مبدأ التخلف والهمجية "اتبعتي وأنت أعمى"^(٣).

- الحرية المعرفية أمر مهم جداً، وله خطورة فقد تقود الحركة المعرفية مجتمعاً ما إلى النور والحرية

(١) عبد الله المطيري، صراع المذاهب والخوف على الرعايا، صحيفة الوطن السعودية، ٢٢ شوال ١٤٢٩هـ، العدد: ٢٩٤٥.

(٢) السابق.

(٣) السابق. وينظر: تشومسكي سنة / ٥٠١، والغزو مستمر، ٤٤٥.

والإصلاح والأمن الشامل، ومنه الأمن الاجتماعي الذي أساسه الأمن الفكري، وقد يَنْجَرَّ المجتمع كله إلى انغلاق شديد جداً ودخوله في أزمت طاحنة فكرية وغيرها نتيجة للحركة المعرفية السقيمة، وما الأنظمة البلشفية والبعثية العربية البائدة إلا نموذجاً على هذا النوع من النتائج المعرفية القسري المدمر.

ج- حُرِّيَّةُ المَعْرِفَةِ وَالْفِكْرِ الحُرِّ وَالتَّفَكُّيرِ المَنْطِيقِيِّ هُوَ طَرِيقُ التَّحْصِينِ الذَّاتِيِّ لِلأَمْنِ الفِكْرِيِّ:

"المعرفة الفلسفية لا تكون إلا معرفة حرة وتنطلق من الحرية. وبدون هذا الشرط لا يمكن أن توجد. والحرية كما يرى الكثير من الفلاسفة هي جوهر الإنسان ومعناه الحقيقي. وبالتالي فإن التفلسف هو أيضاً ممارسة للإنسانية المتفكرة المتسائلة الباحثة عن المعرفة والحقيقة، حيث يتميز الإنسان عن بقية الحيوانات بالمعرفة والقدرة العالية على التفكير ويرتقي الإنسان في إنسانيته حين يتعمق في ممارسة التفكير"^(١).

أن ترسيخ دور العقل والفلسفة والتفكير الواثق الخلاق بعيداً عن التوجيه القسري يَخْلُقُ بعداً معرفياً سليماً وصحيحاً، فلنأخذ على سبيل المثال السريع، منظومة حقوق الإنسان التي تُعْتَبَر اليوم المنظومة التي تقف في وجه ظلم الإنسان وجبروته. والتي تستند عليها الأنظمة والقوانين في توفير بيئة مناسبة للإنسان. هذه المنظومة هي نتاج للفكر الفلسفي في الدرجة الأولى. والذين وضعوا نصوصها من القانونيين استندوا على مفاهيم فلسفية أصيلة من نوع حرية الإنسان، وقيمة المساواة والعدل بمدلولاتها الفلسفية التي رفعت السقف بما لا يقارن مع المنتجات المعرفية الأخرى، وبالتالي فإن تفعيل وترسيخ منظومة حقوق الإنسان يحتاجان إلى وعي فلسفي بمعانيها الأساسية وهذا ما هو مفقود في البلاد العربية، مما يؤدي إلى هشاشة مفاهيم حقوق الإنسان فيها واختراقها بسهولة والعلاقة بين الدولة والفرد والنظام والمُستَهدَفين به. ومستوى الحرية، وحماية القوانين لها وسيورها ضمن الأطر القانونية هي في الأساس نتاج معرفي وفلسفي قبل أن تكون سلوكاً وحياة، مما يدل على أن الحراك المعرفي السليم يؤدي إلى اقتناع الفرد وأمنه الفكري، وأمن المجتمع والدولة وهذا ما أنتج الدولة العصرية الحديثة. فالدولة الحديثة بمؤسساتها المتنوعة، والعلاقة الحديثة بين الدولة والمواطن وبين المواطنين أنفسهم هي أيضاً ثمرة لتطور فلسفي شهير يمتد مع فلاسفة السياسة على مر التاريخ. الدولة الحديثة تحقق رؤية فلسفية واضحة. رؤية تعتمد على تحقيق أعلى مستوى من الفردية للإنسان من خلال إعطائه أعلى قدر ممكن من الحرية إلى الحدود التي لا تضر بالمجتمع الإنساني، الذي يجب أن يكون مجتمعاً لأفراد أحرار قدر الإمكان، ودون النظريات الفلسفية انطلاقاً من أفلاطون، وأرسطو، وهوبز، وروسو، وستيوارت مل، وغيرهم من الفلاسفة لم تكن الدولة الحديثة ليتم إنجازها^(٢).

(١) عبدالله المطيري، لماذا الفلسفة، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٩/٧/٦هـ، العدد: ٢٨٤٠.

(٢) السابق. وينظر: محمد أركون، يدعو إلى ضرورة إحياء الموقف الفلسفي العربي والإسلامي، ملحق الرسالة صحيفة المدينة،

٣ - لا بُدَّ من انضاج المجتمع السعودي لتجربته الفكرية والمعرفية بحريته هو يُبدعها ولا يستوردّها:

استيراد الاتجاهات الفكرية يجعلها أقرب إلى الهجينة والتَّهجين حيث تم استنباطها في أرض غير خصبة، مما يولد منتجاً فكرياً غير المنتج الفكري الأصلي الذي أراد له مستنسخة أن يستندوا عليه في التغيير الثقافي. وفي تعاملنا مع حضارة المنتج الغربي بكل حرفيه وبشكل سريع ومواكب لا يعني أننا مجتمعاً متقدماً ما لم يواكب ذلك حضارة إنسانية ذاتية، إذ أننا - إلى الآن مع الأسف - لا نستطيع التماس مع الحضارة إلا من خلال قشورها الخارجية دون جوهرها، ويبدو أن ذلك أحد سماتنا الفكرية كوننا لا نتعامل إلا مع الظواهر الخارجية، حتى إذا كانت لدينا الرغبة في التطوير فإنما نقوم بعمل التشطيطات الخارجية والأسطح الفكرية دون الولوج إلى مساءلة الأصل الفكري الذي تقوم عليه رؤيتنا الفكرية". إذا تجاوزنا عن كون أن لنا فكراً سعودياً له مميزاته الخاصة التي يمكن أن تجعل للمسمى "الفكر السعودي" قابلية أم لا، يُشاهد التخطب الكبير في تحديد الكثير من القضايا الفكرية ويلحظ الكثير من الفوضوية في المصطلحات، وكأنّ مشاكلنا الفكرية تنتهي عند تحديد المصطلح وترجمته^(١).

والنتيجة أن إطلاق الحريات العامة وتركيز ثقافتها في المجتمع أمر ضروري وعاجل لتحسين الفكر والأمن والسلم الاجتماعي.

(١) شتيوي الغيثي، الفلسفة بوصفها حلاً فكرياً، صحيفة الوطن السعودية، ١٢/١١/١٤٢٩هـ، العدد: ٢٩٥٤.

المحور الثاني: حُرِّيَّةُ التَّعْبِيرِ وأهميتها الفكرية، ودورها في تحصين الفكر الصحيح وتحقيق الأمن الفكري:

إن ارتباط الفكر والتفكير فلسفياً ولغوياً بالتعبير والإفصاح يجعل حرية التعبير اعتباراً وكيونة خاصة نظراً لأهميتها للأمن الفكري، ولملأ الفراغ الفكري، ولتصويب الانحراف الفكري، ولمعالجة الخطأ والتشويه في الفكر، وكل ما يتعلق بالفكر فهو منطلق من التعبير إيضاحاً واستيضاحاً، وتعديلاً وتصويماً، وغرساً ووقاية وحماية، ولذا كانت حرية التعبير عنوان الإنسان الحر ومقياس حرية المجتمعات، وتنطلق أهميتها من ارتباطها بالفكر والتفكير، ولذا سيكون الحديث في هذا المحور عن العناصر التالية:

- ١ - خصوصية حرية التعبير من بين الحريات الإنسانية العامة، ومبررات ذلك.
- ٢ - فلسفة الخلل في حرية التعبير غرساً واكتساباً في الفرد من خلال التنشئة الخاطئة على الصعيد الأسري والاجتماعي.
- ٣ - حرية التعبير في البيئة السعودية معوقات وسلبات، (التوجيه المعرفي والحجب والرقابة والتجاذب الفكري وصراع النخب يشوه حرية التعبير النسبية).
- ٤ - رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة.

١ - خصوصية حرية التعبير من بين الحريات الإنسانية العامة لأهميتها الفكرية في تحصين الذاتي للفرد والمجتمع:

- إذا كانت الحرية كما سبق هي أن تفعل ما تشاء بشرط أن لا تخالف القانون وأن لا تتعدى على حريات الآخرين. وإذا كانت الحريات العامة هي جملة من المزايا الإنسانية الخاصة لا بد منها للإنسان ليعيش بكرامة وذاتية^(١).

فإن حرية التعبير حرية من نوع خاص، وشديد الأهمية في تحصين الأمن الداخلي النفسي للإنسان والمجتمع^(٢)؛ لأن هناك رابطاً كبيراً بين التعبير والتفكير. والتعبير هو استخدام اللغة والرباط بين اللغة والفكر لا ينفك لزوماً^(٣).

وحسب مراجعة ما تم إنجازه من تقرير التنمية الإنسانية العربية العام ٢٠٠٣ م يتضح مدى الحاجة الماسة لحرية التعبير. لأن قمع حرية التعبير له عواقب جسيمة كما يقول روين سونز: كلنا إرهابيون لولا أننا نُنفّس

(١) ينظر: جون ستيوارت، مل، الحرية، ٢٥، ٢٦، ٢٩.

(٢) السابق، ص ٢٦، ٨٠، ٨١-٨٣.

(٣) ينظر: د. جودت جرين، التفكير واللغة، ٢٠٨، ود. همدسون، علم اللغة الاجتماعي، ١٥٣، وفردينان دوسوسير، دروس

في الألسنية العامة، ١٧٢، ود. حسن ظاظا، اللسان والإنسان، ١٩-٢١.

عن إحباطنا بالتعبير^(١).

والحجب والمنع أصبح وسيلة الانتشار السريعة لكل محجوب وممنوع. وفضلاً عن عدم إمكانيته فإن فعاليته محل نظر وجدل.

وقد أفضت مراجعة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية منذ انتهاء العمل على تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م إلى أن تحدي التنمية متمثلاً في تجاوز النواقص الثلاثة في: المعرفة، والحرية، وتمكين النساء، ما زال خطيراً جداً، بل ربما ازداد التحدي خطورة، خاصة في مضمار الحريات.

أن أهمية حرية التعبير تنبع فوق ما ذكر على أنها المسؤولة عن توفير المناخ الملائم، والبيئة الصحيحة للمعرفة والاكتساب التي هي أساس التنمية الإنسانية، ومنها التنمية الفكرية.

وحال المعرفة في البلدان العربية سيء حيث تلقى حريات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها (التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة) صعوبات عديدة، من أهمها شحُّ الإمكانات المتاحة للأفراد والأسر وللمؤسسات، والتضييق على أنشطتها. وكان من نتائج ذلك ضعف فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة^(٢).

إن حرية التعبير تتطلب المناخ الملائم؛ لأن التعبير هو المنفذ الأساسي للفكر. والتلقي عن طريق التعبير هو الأساس في تصويب الفكر وتعديله، والسماح له بالظهور كما هو في قرارة النفس حتى يُمكن تشخيصه بدلاً من التسلط والقهر والأطر والاعتساف الذي له سلبيات مرعبة، كما يتضح من خلال العنصر التالي.

٢ - فلسفة الخلل في حرية التعبير غرساً واكتساباً في الفرد من خلال التنشئة الخاطئة أسرياً واجتماعياً:

تشير الدراسات إلى أن أكثر أساليب التنشئة انتشاراً في الأسرة العربية هي أساليب التسلط والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية، ويؤدي هذا الأسلوب إلى زيادة السلبية وضعف مهارات اتخاذ القرار ليس في السلوك فحسب، وإنما في طريقة التفكير، حيث يُعوّد الطفل منذ الصغر على كبج التساؤل والاكتشاف والمبادرة^(٣). وهذا بدوره يفقد الناشئة حرية التساؤل، والتفكير والتعبير كمنفذ طبيعي للتنفيس الذهني والوجداني مما يجعل مسارب أخرى غير لغوية تقوم بهذه المهمة، وهنا مكنم الخطورة. إذا أضفنا إليه اهتزاز الثقة بالنفس والمجتمع أصبح عندها فكر الفرد بناءً على هذه التنشئة مهياً للانحراف الفكري.

(١) روين سونز، كيف تصنع إرهابياً، صحيفة الوطن السعودية، ١٩/٦/١٤٢٦هـ، العدد: ١٧٦٠. وينظر: أدوار شوارز، السعوديون والإرهاب رؤى عالمية، ٥٨-٦٥.

(٢) ينظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية، لعام ٢٠٠٣م، صحيفة الوطن السعودية، ١٩/٩/١٤٢٤هـ، العدد: ١١٤١، ص ١٦.

(٣) السابق، ص ١٦.

وأما على صعيد نسق الحوافز المجتمعي:

فقد أدت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوراً حاسماً في توجيه القيم، ونسق الحوافز المجتمعي. فقد خضعت حملة البلدان العربية منذ عهود الاستقلال إلى أنظمة سياسية "وطنية" لم تستطع أن تتخلى عن نزعات الاستبداد المتحدرة من عصور التاريخ القديمة والمتأخرة. فظل هامش الحريات محدوداً في مواطن، أو غائباً تماماً في مواطن أخرى، مؤثراً بذلك في "أخلاق" الناس وقيمهم العملية. وحلّت الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم، كما فقدت المرحلة الراهنة قيم نط الوجود الذي يتميز بالاستقلالية والحرية، وحضور العقل النقدي والنشاط الإيجابي الفاعل^(١). وهذا الإحلال ناتج عن تهميش المجتمع لقيم الفكر والثقافة والعلم، والنشاط الذهني مما سبب فراغاً فكرياً هائلاً.

وساهم القمع والتهميش في قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء. ومن هنا ساد الشعور باللامبالاة والاكنتاب السياسي، ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن^(٢)، وكان من المفترض أسرياً واجتماعياً أن يُغرس في نسيج الفكر الفردي والعقل الجمعي، "إنه من أهم الحقوق الإنسانية أن يُعبّر الإنسان عن رأيه، ويُصرّح بأفكاره بصرف النظر عن صحة أو خطأ رأيه. لكن بحدود حرية التعبير، والتي تعتبر من القضايا الشائكة التي لا بد فيها من الالتزام بالقوانين المكتوبة، التي تفسر، وتوضح مدى حدود الحرية التي تُسنّها الحكومات للموازنة بين الحقوق والواجبات حتى لا تتداخل حقوق الأفراد بين بعضهم فيحدث الاضطراب"^(٣).

والصحة والصواب هنا أمر نسبي فلا اتفاق على ما هو صحيح وخطأ إلا من خلال ثوابت دينية أو اجتماعية أو عرفية أو قانون، وحتى هذه تختلف تفسيراتها وتنزيل دلالتها. يقول الفيلسوف الإنجليزي (جون ستيوارت مل): "إذا كان كل البشر يمتلكون رأياً واحداً وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأياً مخالفاً، فإن إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشري إذا توفرت له القوة"^(٤).

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية، لعام ٢٠٠٣م، صحيفة الوطن السعودية، ١٩/٩/١٤٢٤هـ، العدد: ١١٤١، ص ١٦، وينظر: عبدالله بن بيه، الإرهاب التشخيص والحلول، ١١٤.

(٢) السابق، ص ١٦.

(٣) سعود البلوي، قمع الرأي بحجة عدم التخصص، صحيفة الوطن السعودية، ٢/١١/١٤٢٩هـ، العدد: ٢٩٥٤، وينظر: د.عبدالله الزاوي، حماية المجتمع المسلم من الانحراف الفكري، مجلة البحوث الإسلامية، عدد: ٧٧، ص ٣٢٥-٣٣٠.

(٤) جون ستيوارت مل، الحرية، ٢٥، ٢٦.

٣ - حُرِّيَّةُ التَّعْبِيرِ فِي الْبَيْتَةِ السُّعُودِيَّةِ مُعَوَّقاتٌ وَسَلْبِيَّاتٌ، (التَّوْجِيهُ الْمَعْرِفِي وَالْحَجْبُ وَالرَّقَابَةُ، وَالتَّجَاذُبُ الْفِكْرِيُّ، وَصِرَاعُ النَّحْبِ يُشَوِّهُ حُرِّيَّةَ التَّعْبِيرِ النَّسْبِيَّةِ):

إن مستوى الحراك الفكري في المجتمع السعودي لا زال يراوح مكانه، وإن كان تأزيم الحراك الفكري سببه التصارع بين التيارات وخصوصاً الديني والفكري أكثر من سبب نقص الحرية الممنوحة له بسبب التوجيه المعرفي والفكري وسياسة الحجب والرقابة.

"فرغم التطورات الإيجابية التي شهدتها المجتمع السعودي في السنوات القليلة الماضية، نلاحظ أن ظاهرة إلغاء الرأي ظلت كما هي وإن جاءت بصيغ جديدة، كحالة قمع الرأي الآخر المختلف بحجة "عدم التخصص" التي برزت كآلية إقصاء جديدة في مشهدنا الثقافي السعودي، ويمكن اعتبارها بمثابة المقاومة المناهضة، أو ردّة الفعل المعاكسة للتقدم النسبي في قضية حرية التعبير التي تظهر بوادرها في الساحة الثقافية، باعتبار أن المتضرر الوحيد من جميع خطوات الانفتاح هو التيار الديني المتشدد الذي يمثل (حائط الصد) من خلال اعتراضاته الدائمة على خطط وخطوات التطوير التي تصب في صالح المجتمع"^(١).

وهذا الحكم غير موضوعي فلا أحد يمتلك رصيذاً خالصاً من الحقيقة والصواب المطلق، ثم لا أحد يقصد الحقيقة، وينشد الإصلاح، والانسجام مع الذات في خطابه يخشى بوادر الانفتاح وحرية التعبير، لأنها تضع الجميع على قدم المساواة في عرض الأفكار وتسويقها سلمياً مما يحقق الأمان الاجتماعي، ويكفل حق الجميع في التعبير بحرية، وتبقى الأفكار قوة وضعفاً، وصواباً وخطأً هي الفيصل.

"إن حتمية الانفتاح المعرفي اليوم أزلت أوهام القداسة، وفرضت الاختلاف، وحرية الرأي كحقيقة يجب أن نُسلّم بها؛ وهذا ما جعل كتابات بعض الكتّاب السعوديين توصف بالجرأة في مجتمعنا الذي ظل لعقود طويلة منغلقة على نفسه في متوالية من رفض قيم الاختلاف التي يصعب تحسيدها بوجود ثقافة تنبذ الاختلاف، وتعتبره وجهاً آخر للنقض والشذوذ عن النسق الديني الاجتماعي حتى لو لم يتجاوز الحدود الدينية أو الوطنية فعلياً. وهناك فرق كبير في الطريقة التي تقدّم بها الآراء إلى المجتمع، فالآراء العقلانية يطرحها أصحابها باعتبارها آراءً قابلة للنقاش، والأخذ والرد، بل وتحتل الخطأ والصواب، وليس لصاحبها الحق بفرضها على الناس. أما الآراء المتشددة فأصحابها يقدمونها على أساس أنها فتاوى دينية ملزمة، كما حصل من قبل بعض الفقهاء والدعاة الذين يعمدون إلى محاولة إثارة الرأي العام، واستعداد السلطة ضد المثقفين باعتبارهم خطراً على الدين والدولة والمجتمع، متناسين أن المثقفين الوطنيين الحقيقيين هم أول من تصدى للأزمات التي واجهت المجتمع وفي

(١) سعود البلوي، قمع الرأي بحجة عدم التخصص، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٩/١١/٢ هـ، العدد: ٢٩٥٤.

مقدمتها "الإرهاب" والتشدد، وهم أول من حاول علاج مشكلات المجتمع بالنقد لا المدائح الزائفة^(١). وهذا نموذج على تصفية الحسابات، ليس من فريق واحد بل من الفريقين، فبدلاً من أن يستغل كل منهما الانفتاح النسبي للفعل والتسويق السلمي للإصلاح والتكامل والتوازي بدلاً من التقاطع والتضاد اتخذوها مجالاً لردة الفعل، والصراع الديكي برمي كل طرف التهمة في الجانب الآخر، والتجاذب والصراع الفكري المراد لذاته، كتعبير عن الوجود والاستحواذ على الاجتماعي، حيث يزعم التيار الفكري أن بعض التيار الديني ما زال "يحاول تشويه صورتهم بربطهم ببعض الحوادث التاريخية كوصفهم بالمناققين، أو المرتدين، أو المطالبة بـ"زجرهم" بواسطة السجن والجلد لإلغاء دورهم كمواطنين فاعلين، هذا ونحن لم ننس بعد حكايات الاستعداد كمطالبة شيخ مشهور بإسقاط الجنسية السعودية عن كاتب معروف لمجرد أنه انتقد رأياً لرئيس مجلس الشورى السابق^(٢)!، والمتدينين يقولون: إن المفكرين يستغلون الحرية لإفساد المجتمع دينياً وأخلاقياً. وبهذا أصبح الفكر عندنا مأزوماً، وأحلت الأزمة الفكرية بالجانب الاجتماعي فساد الصراع والتجاذب، والتناصر ومحاوله السيطرة من كل تيار على الآخر، ومحاوله اختطاف مساحة الحرية المتاحة له بدعوى أنه هو المسؤول عن الانحراف الفكري.

إن حجب الحرية يحد المعرفة والتنمية الإنسانية، حيث تبدو المعوقات السياسية لاكتساب المعرفة أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والاقتصادية التي خلص التحليل إلى أنها كانت بدورها أبلغ تعويقاً من أية سمات ثقافية.

"فمن النتائج الرئيسة لهذا الوضع السياسي غير المستقر أن مؤسسات البحث العلمي أخضعت للاستراتيجيات السياسية، وللصراع على السلطة، وقُدِّمت مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وقُيدت الحريات الفكرية والسياسية للباحثين، مما أسهم في تكبيل العقول الحية وإخماد جذوة المعرفة وقتل حوافز الإبداع. ولا غرو أن يؤدي ذلك إلى تخلف المنظومة العلمية التقنية وضعفها الإداري والمعرفي وعجزها عن الإنتاج والابتكار، إن التغلب على هذه المعوقات لا يتحقق إلا بتأسيس مجال معرفي مستقل يعمل على إنتاج المعرفة وتنميتها باستقلال عن الإكراهات السياسية، ولن يتأتى ذلك إلا بترسيخ قيم الديمقراطية السياسية من جهة، وديمقراطية المعرفة وحرية اكتسابها وإنتاجها من جهة أخرى"^(٣).

لن يجدي الحجب والمنع الذي تمارسه بعض السلطات متذرة بمقتضيات الأمن القومي الذي لا تتوضح

(١) السابق.

(٢) سعود البلوي، قمع الرأي بحجة عدم التخصص، صحيفة الوطن السعودية، ١١/٢/١٤٢٩هـ، العدد: ٢٩٥٤، وينظر:

عبد الله بن بيه، الإرهاب التشخيص والحلول، ٩٩-١٠١.

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، صحيفة الوطن السعودية، ١٩/٩/١٤٢٤هـ، العدد: ١١٤١، ص ١٦.

معايير، لمصادرة مطبوعات أو منع أخرى من دخول البلد، ولمنع بيع بعض الكتب من خلال المعارض وترويج نوعيات أخرى؛ لأن كبح جماح الحريات بدعوى "المحافظة على الأمن" أو عدم الإخلال بـ "النظام العام"، أو بـ "الأخلاق" تحول دون الإبداع والابتكار في بعض المجالات، ودون نشر ناتج الإبداع عندما يبرز على الرغم من التضيق والقهر^(١).

الانحراف الفكري سببه قمع حرية التعبير، يقول روين سونز تحت عنوان "كيف تصنع إرهابياً": هذا ما تقوله عدة منظمات "إرهابية" من جميع أنحاء العالم، ربما تبدو أعمالنا لا أخلاقية أو غير مفهومة بالنسبة لكم، ولكن تعالوا وعيشوا هنا لمدة عام واحد فقط، وتحملوا الحرمان من الحرية والمضايقات المستمرة التي تشكل جزءاً من حياتنا اليومية، وبعد ذلك قولوا لنا إنكم تفكرون بنفس الطريقة، إن ما تعلمته من خلال بحثي الذي أجرته لكتابة هذه المسرحية هو أننا جميعاً إرهابيون محتملون، لكن معظمنا يتمتع بدرجة من الحرية حيث لا نشعر بالحاجة للتعبير عن الإحباط من خلال العنف، لدينا وسائل مختلفة نستطيع من خلالها أن نوصل أصواتنا، وذلك أمر هام للغاية^(٢).

وهو هنا يشير أن كل فعل له ردة فعل، وأنه لا بد من منفذ التعبير للتنفيس عن الإحباط؛ لأنه إن لم يكن لفظياً وتعبيرياً كان سواه، وهنا مكمّن الخطورة.

٤ - رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة لحماية البيئة الفكرية بتخصيص ذاتي معرفي ثقافي:

- تقرير التنمية في البلدان العربية، يقدم بعد الدراسة رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، ويمكن الأخذ بها في المجتمع السعودي لأهميتها في حرية التعبير وحماية الفكر، وتلك الرؤية تنتظم حول أركان^(٣)، منها:

١ - إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحاكم الصالح، وهذه الحريات هي المفتاح الضامن لجميع صنوف الحرية، وهي العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، وحيوية البحث العلمي والتطوير التقني والتعبير الفني والأدبي. ويتطلب هذا تنقية الدساتير والقوانين والإجراءات الإدارية من كل حجر على الحريات، ويتطلب بخاصة إنهاء الرقابة الإدارية وسطوة أجهزة

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، صحيفة الوطن السعودية، ١٩/٩/١٤٢٤هـ، العدد: ١١٤١، ص ١٦.

(٢) روين سونز، كيف تصنع إرهابياً، صحيفة الوطن السعودية، ١٩/١٠/١٤٢٦هـ، العدد: ١٧٦٠. وينظر: د. أحمد إبراهيم محمود، تنظيم القاعدة النشأة والإطار الفكري الإهرام، عدد: ٤٣٣٣٠، ٢٥/يوليو ٢٠٠٥م.

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، صحيفة الوطن السعودية، ١٩/٩/١٤٢٤هـ، العدد: ١١٤١، ص ١٦. وينظر: محمد باشا، مكافحة الإرهاب الدولي وأمن وحده لا يكفي الإهرام، عدد: ٤٣٣٣٠، ٢٥/يوليو ٢٠٠٥م.

الأمن على إنتاج المعرفة وحجرها وعلى مختلف صنوف الإبداع، وينبغي من هنا الفصل الواضح بين المعرفة والسياسة، على أن تتكفل بضمان ذلك سلطة قضائية مستقلة يمكن الركون إليها.

٢- النشر الكامل لتعليم راقى النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي الاتصال التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة، وتتضمن المقترحات التفصيلية في مجال إصلاح التعليم: إعطاء أولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسي للجميع، واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة؛ وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم، والالتزام بالتقييم المستقل والدوري للنوعية في مراحل التعليم كافة.

٣- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نسق عربي للابتكار يتركز قطرياً، ويتخلل النسيج المجتمعي بأجمعه، مع استكمالته وتعزيزه بامتدادات عربية ودولية قوية.

٤- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، وتعزيز نسق حوافز مجتمعي يُعطي من شأن اكتساب المعرفة، وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية بدلاً من الوضع الراهن الذي تتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادي، والحظوة لدى مصدري القوة، المال والسلطة.

إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه والاحتفاء به من خلال حماية كل بلد عربي لجميع الثقافات الفرعية التي يحملها أبنائه، بل دعم فرص ازدهارها وتلافحها مع بعضها البعض، كما يتطلب ذلك التزام القيادات السياسية والأخلاقية بالدعوة إلى التعددية والتسامح^(١).

الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال حفز التعريب والترجمة إلى اللغات الأخرى، والاغتراف الذكي من الدوائر الحضارية غير العربية؛ وتعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية، والعمل على إصلاح النظام العالمي من خلال تمتين التعاون العربي^(٢).

إنَّ الحجب والمنع الذي أصبح مكان تندر لعدم إمكانيته فضلاً عن فعاليته، وأصبح كل من يبحث عن الانتشار السريع يعتمد التَّعَرُّض للحجب ومقص الرقيب، ومنع النشر فهي أكبر دعاية للممنوع. أما إذا انتقلت إلى أبواب الثقافة الأخرى وولجت إلى عالم الكتاب فنحن نملك أصغر مكتبة في تاريخ الشعوب المقاربة لنا في التعداد، ونملك أكبر قائمة للكتب الممنوعة، ولا أعتقد أن أحداً يمكن أن يضاهينا في سياسة المنع هذه^(٣).

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، صحيفة الوطن السعودية، ١٩/٩/١٤٢٤هـ، العدد: ١١٤١، ص ١٦.

(٢) السابق، ص ١٦.

(٣) خالد الغنامي، حرية الكلمة مشعل الطريق، صحيفة الوطن السعودية، ٣/١٢/١٤٢٩هـ، العدد: ٢٩٨٥.

إن حجب الثقافة والفكر حتى لو اختلف مع السائد أمر تنقصه الحكمة وبعد النظر، وتبعاته الفكرية كبيرة، والواثق مما لديه لا يزيده نقد ما عنده إلا قوة وثباتاً، بل إنه يعرض ما لديه للحراك النقدي حتى يتم تقويمه وتحليله.

إن عالم الفكر والثقافة هو رائدنا، هو دليلنا وهو عيننا، وهو من يشق طريق السفر، ويحمل بيده المشاعل متسلقاً الجبال الشاهقة والأودية السحيقة، ولن يستطيع أن يصل إلى أي مكان ما لم يشعر بالحرية الكاملة. ينبغي أن لا يخاف الناس من الرأي وإعلانه ولا حرية التعبير، بل الخوف الحقيقي هو من حجب الرأي، أنني أرى كثيراً من الناس من شرائح مختلفة من أبناء مجتمعنا، إذا دخل صوت مختلف معهم في حوار، جعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم، تماماً كفعل قوم نوح، في اختيار واع للإعراض عن مجرد السماع، وفي تكبر عن سماع الحقيقة وهلع منها في الوقت ذاته، هذا الخوف الكامن في قلوب الناس من "حرية الكلمة"، هو خوف غير مبرر لا بد أن نتسامى عنه وأن نصبح أقوى منه^(١).

(١) خالد الغنامي، حرية الكلمة مشعل الطريق، صحيفة الوطن السعودية، ٣/١٢/١٤٢٩هـ، العدد: ٢٩٨٥.

المَحْوَرُ الثَّالِثُ: الكِتَابَةُ الْفِكْرِيَّةُ نُمُوذَجٌ لِأَهْمِيَّةِ حُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ فِي تَعْرِيزِ الْفِكْرِ الصَّحِيحِ وَتَأْمِينِهِ وَتَوْثِيْقِهِ:

من أخص منافذ التَّعْبِيرِ وأشدّها خطرهما الكتابة الفكرية لكِتَابِ الرَّأْيِ والفكر في الصحافة وللباحثين في الجامعات حيث الرمز اللغوي المكتوب يُقيد الفكر، ويسجله ويوثقه كضمير حي للأمة وذاكرة تاريخية لها؛ ومن هنا وجبت العناية في إطلاق الحرية الكاملة للكتابة الفكرية الثقافية والعلمية لتقوم بدورها في تشخيص المجتمع وبيان الخلل وإصلاحه، وسد الثغرات وقيام منظومه علمية فكرية ثقافية مكتوبة يستند إليها المجتمع في قراراته وتوجهاته وإليها يَفْزَعُ عند أزماته ومشاكله، ولن يكون كذلك حتى تنطلق من أرضية صلبة مهنية واحترافية عالية الثقافية والوضوح والصدق. وهذه صفات تنبت في جو البيئة العلمية الصالحة الحرة الوثاقفة الآمنة نفسياً، والتي تنتج باحثاً مؤهلاً وبجناً رصيناً وكتابة فكرية مواكبة للهمم اليومي للمجتمع. وفي هذا المحور العناصر التالية:

١ - أهمية الكتابة الفكرية ووجوب العناية بها، كأداة تُوثِّقُ الفكر وتحفظه.

٢ - البيئة الفكرية السعودية والبنية الثقافية.

٣ - وجهتي نظر متقابلتين الديني، والثقافي الفكري في البيئة الفكرية السعودية.

١ - أَهْمِيَّةُ الْكِتَابَةِ الْفِكْرِيَّةِ وَوُجُوبُ الْعِنَايَةِ بِهَا، كَأَدَاةٍ تُوثِّقُ الْفِكْرَ وَتَحْفَظُهُ:

الكتابة الفكرية الحرة المسؤولة محرك أساس من محركات الفكر وتأمية، وتحقيق التحصين الذاتي للأفكار. والسؤال هو كيف يتحقق الأمن الفكري من خلال الكتابة؟ وكيف تحقق الكتابة الفكرية الأمن الفكري؟ وكيف تؤدي الكتابة الفكرية دورها في التحصين الذاتي للفكر الاجتماعي؟.

والجواب: يخلق البيئة الصحيحة للحراك الفكري عامة، وللكتابة الصحفية والبحث العلمي على وجه الخصوص بصفتها يوثقان الفكر، ويقيدانه بالرمز المكتوب. وهذه البيئة لكي تكون صالحة لابد من إعلاء دور الثقافة والفكر والعلم كقيم ذاتية في المجتمع، وإحلالها بديلاً لثقافة متطلبات المِلْكِيَّةِ وَالْمَلِكِ وَالنَّفْعِ المباشر المادي ومُتَطَلِّبات سوق العمل. فالعلم والثقافة والفكر قيم ذاتية لها عائد ومردود ذاتي في الفكر والأمن وتحصين الأفراد؛ لأنها قيم ذاتية بحد ذاتها، وذلك بمراعاة التالي:

- الحرية المسؤولة في الطرح والمعالجة مع الحرية المطلقة في اختيار القضايا والعناوين.

- إعلاء شأن الثقافي والفكري، مقابل الثقافة البصرية والتسطيح الثقافي لفئة الشباب خاصة.

- تمدين وتثقيف المجتمع فكرياً لكي يتعود على طرح وتقبل الأفكار المتباينة، والمتوازية، والمتداخلة، والمتعارضة، وذلك بإتقانه مهارة الفرز، والتصنيف بعيداً عن الرّفض الكلي والقبول المجمل، والانتصار للرأي الواحد.

الحرية المسؤولة الجادة في الطرح الفكري في الصحافة والبحوث العلمية تمنحنا تصور واضح عن أفكار وتوجهات شرائح المجتمع المختلفة كما هي في الحقيقة؛ مما يعني وضوح قسّمات المجتمع وانسجامه الفكري مما يعزز روح الأمن النفسي، والفكري، والوجداني، والعاطفي، وكل هذه من مقومات الأمن الفكري، ومنها ينطلق تحليل وتشخيص خصائص المجتمع السعودي في بنيته الفكرية، والاجتماعية، وذلك بإطلاق حرية الفكر والقلم، والكتابة الفكرية العلمية في الصحافة، والبحث العلمي لتقوم بدورها في المجتمع جنباً إلى جنب مع البعد الديني، ليكونا مع الجانب الاجتماعي، مجموعة فكرية متكاملة تستوعب وتحتوي البعد الفكري في المجتمع، وتستثمر التنوع الخلاق فيه.

٢ - البيئة الفكرية السعودية والبيئة الثقافية الهشة:

ما البيئة الفكرية السائدة في السعودية وأسبابها، ونتائجها وثمراتها؟ ولماذا لما تكن فاعله في محيطها ومستوى الحرية الفكرية فيها أو الوجود الفكري من أساسه في المجتمع؟ وأين دور الحركة الفكرية من مسألة تأمين الفكر وملاء الفراغ الفكري، وزرع الجدية الإحساس بالمسؤولية، حتى يتحقق الأمن الفكري تبعاً لتحقيق الذات؟ أسئلة أجاب على جزء منها محمود تراوري، عندما قال: "أتصور أن مجتمعنا السعودي في مرحلة انتقالية من النمطين الرعوي، والزراعي طبقاً لمنظور علم الاجتماع، ولم يكن معنياً بدرجة عميقة وكافية بالبعد الثقافي لهذه الانتقال، وظل بسيطاً، غير معني إلا بما هو روعي"^(١).

إنّ ضيق زاوية الرؤية التي ينظر بها الفرد داخل مجتمعنا للإنسان والكون من حوله قاصرة، فالفرد في مجتمعنا يهدف -غالباً- إلى العيش من خلال غايات نفعية مادية معنوية في البساطة، تتعلق باحتياجات (محدودة) في الملبس، والمأكل والمشرب والترفيه من غير تجاوز لتلك الأطر الضيقة إلى فضاءات أكثر اتساعاً تتألق فيها نداءات (عمارة) الأرض وقيم الحضارة، وإثبات هوية الإنسان باعتباره فرداً منتجاً داخل منظومة (المواطنة) الحقيقية.. لم يتم النظر إلى تلك المسائل داخل مجتمعنا بكونها تحديات إنسانية^(٢).

إنّ "التغيرات التي حددها كثير من المراقبين بفترة الوفرة المالية مع ارتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينيات الميلادية من القرن الماضي أسهمت في الانصراف شبه التام نحو النزعة الاستهلاكية، التي بدورها أفضت إلى تنمية مادية/عمرانية، وإغفال شبه كلي للتنمية الثقافية، والتي تمثلت في عدم تأسيس الثقافة كإطار اجتماعي توعوي واستشراقي. ناهيك عن عدم وجود رؤية محددة لدى القائمين على الثقافة لدور الثقافة،

(١) محمود تراوري، "عن غياب الرموز"، صحيفة الوطن السعودية، ٢١/ محرم ١٤٣٠هـ، العدد: ٣٠٣٣، ص ٢٦.

(٢) ينظر: فيصل الجهني، تقرير التنمية الثقافية، "الجامعات.. المقروئية وتداعيات أخرى"، صحيفة المدينة،

ورسم النشاطات بناء على ما يجعلها جماهيرية وفاعلة ومثمرة، وهو ما استفادت منه الرموز الدينية، والتي يشكل خطاها جزءاً طبيعياً من تكوين المجتمع، وفلسفة حياته وآلية تفكيره ونزعاته العاطفية^(١).

٣ - وَجْهَتِي نَظَرٌ مُتَقَابِلَتَيْنِ؛ الدِّينِي وَالثَّقَافِي الْفِكْرِي فِي الْمَشْهَدِ السُّعُودِي:

إذاً إحدى وجهتي نظر الثُّخْب تَرى أَنَّ الحِراكَ الفِكرِي مَغيَّباً عَن السَّاحَةِ مِمَّا جَعَلَهَا نَاقِصَةً وَغَيرَ مُؤَثِّرَةٍ فِي التَّحْصِينِ الذَّاتِي لِلشَّبَابِ؛ لِأَنَّ جِزءاً كَبِيراً مِنْهُمْ غَيرَ مُسْتَوَعِبٍ وَلَا مَحْتَوَى فِكْرياً وَالْجِزءَ الثَّانِي يَسِيطِرُ عَلَيْهِ التَّيَّارُ الدِّينِي بِنَظَرَةٍ أَحَادِيَةِ إِقْصَائِيَّةٍ مِمَّا يَعْنِي خِلَافاً فِكْرياً.

وهنا سأعرض في محور الحراك الفكري في الصحافة أبرز وجهتي نظر لكيفية التأمّن الفكري والتحصيل الذاتي: الأولى التي سلفت ويعبر عنها هنا الأستاذ محمد تراوري. في الثانية وقعت على مقال لقارئة ومواطنة كتبت في صفحة القراء في جريدة الوطن، ووجدت أنه أفضل من نماذج كثير من الكتاب الذين يتبنون وجهة النظر الفكرية المقابلة. وسأورده لاحقاً بعد أن انتهى من عرض وجهة النظر الفكرية الأولى التي تشتكي من تَغْيِيبِ الثَّقَافَةِ وَالفِكرِ عَن مَشْهَدِ الحِراكِ الفِكرِي السُّعُودِي وَتَرَدُّ الخِلَلِ الفِكرِي إِلَى هَذَا التَّغْيِيبِ.

أ - تَغْيِيبُ الْجَانِبِ الدِّينِي وَتَذْيِينُ الْمُجْتَمَعِ عَلَى الْجَانِبِ الْفِكْرِي الثَّقَافِي مَظَاهِيرُ ذَلِكَ وَنَتَائِجُهُ:

إن سبب الخلل الفكري هو تغليب الجانب الروحي العاطفي الديني على الجانب الثقافي، وتغيب كامل لدور الثقافة والفكر كرافد يرفد مع الجانب الديني في ملأ الفراغ الفكري لدى الشباب حتى يكون في مأمن من المنزلاقات الفكرية، والتسطيح الفكري، الذي يرى الحياة تبدأ من بعد الموت في تصور قاصر للإسلام الذي يحث على عمارة الأرض والاستمتاع بالحياة، فتغليب جانب رفض الحياة قصور فكري وشرعي.

"ثم لا ننسى التغيب الكلي للنشاطات الأخرى في النظام التعليمي والإعلام التلفزيوني على مدى أكثر من ثلاثين عاماً، اكتسحت فيه فكرة واحدة كل المنابر، وأولها منبر النشاط اللامنهجي في المدارس من إذاعة ومسرح وكشافة ورحلات، كذلك يجب علينا ألا نُغْفِلَ وجود رقابة صارمة على العمل الثقافي، وطروحاته وإصداراته، مقابل حرية كاملة للمشائخ"^(٢).

وهذا الانصراف الرسمي الشعبي عن العمل الثقافي والفكري بدوره أدى إلى انصراف ورأس المال وقطاع الأعمال عن الاستثمار في الحراك الفكري، وآلياته مما أدى إلى أضعاف الحركة الفكرية تماماً.

"وانصراف قوى رأس المال وإهمالها للمتطلبات الثقافية من حيث تبني المشروعات الثقافية كبناء مسارح، وقاعات ومكتبات، ودعم المثقفين وفناني المسرح، والتعامل مع الثقافة على أنها إطار إعلاني

(١) محمود تراوري، "عن غياب الرموز"، صحيفة الوطن السعودية، ٢١/ محرم ١٤٣٠هـ، العدد: ٣٠٣٣، ص ٢٦.

(٢) السابق.

(Propaganda) وتحجيم الدور الإبداعي، والارتكان على نماذج محددة من مسؤولي الثقافة الرسميين، وأغلبهم لا يمتلكون ناصية الإبداع -بحسب تصورات عديد العاملين في الحقل الثقافي - بقدر ما لهم حظوة فقط، وأغلبهم يفتقد للهم الجماعي، والرغبة في التغيير نحو الأفضل، وهذا يُحجم دور الإبداع، وينفي المبدعين الحقيقيين بعيداً، أولئك الذين يمكن أن يكونوا رموزاً ثقافية"^(١).

وهذا سبب آخر يضعف قيام الجانب الثقافي والفكري الحر عن القيام بدوره في تنمية الفكر، وتعزيزه واستيعابه لطاقت الشباب الفكرية، حتى يمكن رصدها وحمايتها عن المزالق الفكرية، وهذا يدل على عدم أخذ الحركة الفكرية بالجدية المطلوبة، وإدراك مدى الدور الذي يمكن أن تؤديه في تحصين الفكر وتميم الجانب الديني والروحي.

ولهذا جاءت الثمرات والنتيجة وغياب التأثير للحرية الفكرية مرعبة إلى حد بعيد، لكن دعوني أذكر فقط، أن إعراضنا عن الثقافة، وعن تفعيل أدواتها وعدم تسليم الراية لمن هو كفاء ومستحق، أدخلنا في نفق مظلم أخذنا نلمس تأثيراته في السنوات الأخيرة متمثلة في تدين مستويات التعليم في المراحل الدراسية كافة، واستشراء رؤى هشة وأفكار سطحية وعصبية تسيطر على غالبية تفكير المجتمع، وغياب مريع للجدية، وتفشي خواء فكري يمكن أن تلتقطه في عشر دقائق وأنت تتابع اتصالات جماهيرنا بالقنوات الفضائية، أو مشاركاتهم في (تشات) الفضائيات، وهي ممارسات في مجملها تعطيك فكرة ساطعة عن نمط وثقافة هذا المجتمع. وبإلها من فكرة مخزنة ومحبطة"^(٢).

"لم يعد لدينا رموز ثقافية مستنيرة، ذات تأثير إيجابي ينعكس على طرائق التفكير. الرموز الثقافية يصنعها وينتجها مناخ حر على نحو ما كانت تعيشه المجتمعات الإسلامية في تلك اللحظة التاريخية حين كانت في أوج حضارتها الفكرية، والإنسانية قبل قرون. المجتمعات تعتلي فيها الرموز الثقافية حين تتوفر فيها حرية البحث العلمي، وسهولة توزيع الكتاب الجيد، ومنابر تستوعب الاختلاف كسنة كونية أرادها المولى عز وجل لتمضي الحياة، وإنسانية الحوار، ولا تجنح إلى الإقصاء والتخوين والتكفير، ومحاولة فرض منطقها على الأشياء"^(٣).

وما أشار إليه تراوري هنا توصيف، وتشخيص صحيح إلى حد بعيد في البنية العميقة للمجتمع، وينطلق من وجوب إيجاد حراك فكري، ونتاج ثقافي يستوعب فكر المجتمع كله، وآليات ثقافية وفكرية تحتوي طاقاته الإبداعية حتى يمكن أن يتم التعبير عن أفكاره، وإظهارها في العلن وفي الضوء، وتحت مراقبة المجتمع لها وتصويبه وتعديله تبعاً لتلاقح هذه الأفكار بدلاً من حجر يؤدي إلى دخولها في مسار خفية وإلباسها طاقية الإخفاء،

(١) محمود تراوري، "عن غياب الرموز"، صحيفة الوطن السعودية، ٢١ / محرم ١٤٣٠ هـ، العدد: ٣٠٣٣، ص ٢٦.

(٢) السابق. ص ٢٦.

(٣) السابق. ص ٢٦.

وهنا معضلة الفكر عندما يستتر؛ لأنه يتشكل ويتقوّل، ويصبح هلامياً مربعاً لا تعرف حتى توصيفه وتشخيصه لأن البيئة التي انتجته والظروف التي صنعته مجهولة، فيصبح عصياً على الفرز والفهم والتشخيص ورده إلى جذوره، وهذه بيئة ملائمة للانحراف الفكري.

ب- تَقْصُدُ الحِرَاكَ الْفِكْرِيَّ وَالثَّقَافِيَّ فِي الصَّحَافَةِ نَقْدَ التَّيَّارِ الدِّينِيِّ فَحَسَبَ دُونَ عَمَلٍ فِكْرِيٍّ حَقِيقِيٍّ، وَحِرَاكٍ فَاعِلٍ فِكْرِيًّا يَقُومُ عَلَى التَّحْصِينِ الذَّاتِيِّ^(١):

من جملة ما استعرضته من مقالات في تبني وجهة النظر هذه لفت نظري مقال قارئه تردّد على الكتاب والمفكرين والمثقفين وأثبت كلامها هنا لكونه معبراً عن تقبل شريحة من أفراد المجتمع لهذا الطرح، كنوع من الموضوعية مقابل وجهة النظر الأخرى؛ حيث الكتابة الفكرية الحرة النزيهة الموضوعية لا تنحصر فائدتها على التيار الفكري والثقافي في المجتمع، بل أن التيار الديني -وهو من المتوجّسين خيفة من الكتابة الصحفية الفكرية- ربما كان أكثر استفادة من هذا الحراك الفكري الكتابي الحر، مما يعني احتضاناً واحتواءً لكل أفكار المجتمع لتتلاقح وتتجادل ضمن إطار واضح وسلمي ومكشوف، ومتاح لجميع شرائح المجتمع على حدّ سواء وبدرجة متساوية، وهنا أسوق فقرات من مقال لقارئه تتناول بالنقد المتزن إلى حدّ ما الخط الفكري الخاص ببعض الكتاب الذين يهاجمون حسب نظرتها المتدينين لنعلم أي منفذ مهم هي الكتابة، وأي قيمة فكرية أمنية تنتجها عندما تتاح لها الحرية.

بدأت هذه القراءة الكتابة بموضوعية ومهنية بأهمية الكتابة والكتاب والأجمل أنها بدأت بالحرية حرية الفكر، "يسيء إلى الحرية من يحرم الناس حقهم في التعبير، ويسيء إليها أكثر من يجعلها مسوغة لكل رذيلة مطلقة لا تقف عند حد (مما يعني أن أفراد المجتمع العاديين بدأوا يدركون حرية التعبير مفهوماً وقيماً).

يسيء إلى الثقافة من يجهلها، أو يخشاها فيتخذ العنف والإجحاف سبيلاً للتعامل مع أهلها، ويسيء إليها أكثر من يلوّثها وينحرف بها عن قيم الإسلام، ويوظفها في معاركه الخاصة ضد دينه ومجتمعه، أن مثقفينا هم نخب وصفوة المجتمع، أو هكذا ينبغي أن يكون، وعليهم وخاصة الكتاب منهم رسالة عظيمة أداها الكثير منهم بأمانة ومهنية عالية بينما أساء بعضهم فهم تلك الرسالة؛ ولأن هؤلاء الكتاب تحديداً أكثر من علمنا أن لا أحد فوق النقد فلهم أكتب مقالي هذا كرسالة عاتبة أشرح فيها ما أومله كمواطنة قارئة، وما أجده واقعاً مغايراً محزناً^(٢).

(١) ينظر: د. سعيد الغامدي، الانحراف العقدي في أدب الحداثة وفكرها "المقدمة" رسالة دكتوراه من ثلاثة أجزاء، مقدمة قسم العقيدة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) ريم سعيد آل عطيف، الكتابة مسؤولية تستوجب النزاهة والموضوعية والعقل المستنير، صحيفة الوطن السعودية،

ثم تستعرض بعض مأخذها على الكتاب:

* اكتشف بعض كتابنا فجأة أنهم ورثة الأنبياء، وأنهم أحق بالفتيا من هيئة كبار العلماء ولجنة البحوث والإفتاء! وتحت دعاوي التمرد والشجاعة تحركوا لإعادة بناء الدين الإسلامي بما يتفق مع الفوضى الدينية والأخلاقية العالمية، وذلك بمحاولة إسقاط اعتبار علماء المملكة ثم التّصدر للفتوى والاجتهاد، وبات معروفاً أن فئة من كتابنا اتخذت الكتابات الثائرة على المسلمات والمتحدّية للشرع وسيلة للشيوخ والانتشار والوصول السريع إلى الشهرة والمال^(١). (نقد موضوعي للفجاجة حيث يستغل البعض أجواء الحرية لتمرير القناعات الخاصة، فتتهور بعض الكتاب واستغلّاهم هامش الحرية المتاح لضرب المسلمات أمر لفت نظر هذه القارئة).

فتجد في مقالاتهم تأويلات لآيات الله بغير علم وتفسيراً للنصوص بالرأي، واستشهاداً بأحاديث ضعيفة مع إنكار الأحاديث الصحيحة، وتجاهلاً لآراء الجمهور وتمسكاً بذيول الخلاف. أما المرحلة الأخطر التي إليها وصل بعض من مثقفينا فهي رفضهم لعقيدة الولاء والبراء، وفقه الجهاد وتناولهم أمور العقيدة كالشهادتين وغيرها. (هذا أيضاً مما يتعارض مع الحرية المسؤولة التي تعارض نقد المسلمات في المجتمع).

ولعل أشنع ما ساهم فيه بعضهم بتضليلهم للناس وتبليسهم على القراء في أمور دينهم أن جعلوا الثقافة - والتي هي في الأصل وجه آخر للرفقي والإنسانية - عدواً للدين والمجتمع^(٢).

(إذاً التقصد في الطرح والفجاجة في النقد، وكأن المقصود هو احتياح الخط المتدين من أساسه، وهذا يضعف أثر النقد ويجعل القارئ يشعر بالإغراض والتقصّد للمنفقود. وهذا يأتي بنتيجة عكسية، وجميل إدراك هذا النموذج لدور الثقافة المكمل للدين وليس المتضاد معه، وهذا ما يجب أن يشيع في فكر المجتمع).

* "يشعر القارئ المتابع أن هناك حرباً نفسية يشنها بعض كتابنا ضد الملتزمين، فقد رموا الصحوة ورجالها بالتطرف، وأنهم المصدر الأول للإرهاب، وحاكموا الهيئة محاكمات يومية مغرضة بلا بينة أو أساس؛ الهيئة التي تنقذ المواطن السعودي كل دقيقة من وكر للدعارة، أو مخبأ للسحر، أو عشرات الآلاف من براميل الخمر والحبوب والمخدرة والأقراص الإباحية. وهاجموا بشراسة أهل الصلاح والدعوة، وأساقوا إليهم باسم النقد، وليتهم فعلوا وانتقدوا رأياً أو فكراً ولكنهم تحاملوا على الأشخاص، وبالغوا في ذلك حتى تيقنا أن بعضاً من هؤلاء الكتاب لا يفعلون شيئاً في حياتهم عدا مراقبة أولئك الفضلاء بعين متربصة ناقمة ليتحول الأمر إلى كتابات عدائية عن العلماء وأمواهم، ومظاهريهم، ونواياهم وقنواهم"^(٣).

(١) ريم سعيد آل عطيف، الكتابة مسؤولية تستوجب النزاهة والموضوعية والعقل المستنير، صحيفة الوطن السعودية،

٣٠/١٢/١٤٢٩هـ، العدد: ٣٠١٢.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

وأجدي منساقاً وراء الأفكار من قارئه ترد على خط الفكر الكتابي نظراً لمهنتها العالية في الطرح النقدي رغم الحماسة في الدفاع، والتزامها التام وجهة النظر التي تقول بالأغراض، رغم تحفظي عليها ولكن جو الحرية المتاح مؤخراً في الصحافة يظهر ميزة حرية الفكر، وكيف يمكن أن تستفيد من الحرية وتوظفها فكرياً وبحس وطني عال.

(وهنا تُؤطر للكتابة الصحفية الفكرية وتُنظر لها، ونحن متفقون على هذا التنظير والتأطير ولكن مُشكلتنا في التطبيق).

* الكتابة الصحفية التزام وطني كبير، ومسؤولية عظيمة تستوجب الصدق، الموضوعية، العقل المستنير وتتطلب النزاهة والقدرة المعرفية، والثقافة الشمولية، لذا نتوقع دائماً مواضيع علمية اجتماعية، اقتصادية أدبية، متنوعة ومفيدة ومن المؤسف أن يستهين كاتب بقرء صحيفته فلا يكتب منذ عدة أشهر إلا عن موضوع واحد يكرره ويعيده دون أدنى إضافة! ويفعل آخرون مثله بأشكال مختلفة، ولا شك أن العقم الثقافي، وفقد القدرة على مفاجأة القارئ وإبهاره هي نهاية الكاتب.

(دور الكتابة الفكرية الصحفية في حماية أمن المجتمع بفكر هذه القارئة).

* إن غاية الغش والخيانة للمجتمع تكمن في تغلب الأهواء، والمصالح الذاتية عند مناقشة قضايا المجتمع فالواجب على المثقف أن يكون ناصحاً أميناً لنفسه، ومجتمعاً فلا يُزور الواقع ولا يلوي عنق الحقيقة ويؤلني كمواطنة أن يتعاطى بعض مثقفينا مع قضية الإرهاب بانتهازية بالغة فيستغلون مواجعنا كفرصة لتوجيه الضربة للمحافظين الغيورين على الدين^(١).

(تتطرق هنا لتصفية الحسابات وتركيزهم على هدف واحد بقصد تحقيق أحندة معينة وهو ما يتعارض مع المهنية والموضوعية).

"ويؤلني أيضاً عدم التفاهم لقضايانا الوطنية الأخرى" التخلف الصناعي والتقني - الفساد الإداري والمالي - الحوادث المرورية المروعة - السرقات - الإدمان - العنوسة والطلاق - معاناة الضعفاء وأحلامهم... ويحيري أن تظهر قنوات محافظة فتسيل أقلامهم بالنقد، وعندما تَمسُخ قنوات الفجور أجيالنا وينتشر وباء أغاني وأفلام الشواطئ والمسابح وغرف النوم تحف تلك الأقلام تماماً!^(٢).

فهي تنتقد الانتقائية وعدم الموضوعية في الطرح الفكري، وكأن المقصود تصفية حساب مع التيار الديني

(١) ريم سعيد آل عطيف، الكتابة مسؤولية تستوجب النزاهة والموضوعية والعقل المستنير، صحيفة الوطن السعودية، ٣٠/١٢/١٤٢٩هـ، العدد: ٣٠١٢.

(٢) السابق. وينظر: د. عبدالله الزايدي، حماية المجتمع المسلم من الانحراف الفكري، مجلة البحوث الإسلامية، عدد: ٧٧، ص ١٣٥، ١٣٧.

فحسب.

(ورغم نقد القارئة هذا والمتسم بروح الحرية إلا أنها وقعت في فخ التعميم والرفض لكتابات المفكرين المُنْتَقِدِينَ دون فرزها وتحديد ما هو مقبول منها وما هو مردود رغم قوة حماسيتها، ولكنه إسقاط في غير محله). "ويحيرني أكثر أن يُطبق دعائنا وخطبائنا السنة فيذكرون بالموت عبر بعض محاضراتهم ومعارضهم الدعوية فيغضب بعض مثقفينا، ويشجبون ما يسمونه ثقافة الموت، أما أفلام الرعب في الفضائيات والإنترنت وألعاب الفيديو المليئة بالدماء، والأشلاء وحروب العصابات وقتل رجال الشرطة والمسؤولين فلا بأس بما فهي لا تسبب الأرق والكوابيس لأطفالنا، ولن تعلمهم العنف والبطش بالآخرين!"^(١).

ختاماً: أقول لبعض كتابنا ذوي الأطروحات السطحية البعيدة عن هموم المواطن وقضايا الحقيقة أقول: أنتم بذلك تسيئون لسمعتكم وتعرضون مكانتكم للاهتزاز، يا كتابنا الأفاضل: الكلام بعقل أو الصمت بحكمة^(٢).

والنتيجة أن الحراك الفكري في الكتابة الفكرية الصحفية في المشهد السعودي لم تقم بواجبها في مواكبة المستجدات الفكرية. والسبب الأكبر لهذا الضعف هو انشغال وأشغال القارئ بهذه الممارك الشائنة التي يندُر أن تجد نتاجاً فكرياً لا ينطلق منها بنسبة أو بأخرى. وهذا ما يحسُن التنبه له من الفريقين حيث يتناسى كل طرف الطرف الآخر، حتى يمكن لهم أن يقوموا بالدور المأمول منهم في استيعاب ومواكبة بناء الأفكار وحمايتها.

(١) ريم سعيد آل عطيف، الكتابة مسؤولية تستوجب النزاهة والموضوعية والعقل المستنير، صحيفة الوطن السعودية،

٣٠/١٢/١٤٢٩هـ، العدد: ٣٠١٢.

(٢) السابق.

المِحْوَرُ الرَّابِعُ: تَهْيِئَةُ "الْبِيئَةِ الصَّحِيحَةِ" الْحُرَّةِ الْمِهْنِيَّةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ تَجْعَلُهُ مِنْ "رَكَائِزِ الْأَمْنِ الْفِكْرِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ" لِلْمُجْتَمَعِ:

وفيه العناصر التالية:

- ١ - (البيئة الجامعية، وبيئة البحث العلمي (مفاهيم وقناعات يجب أن تصحح).
- ٢ - الأصل في البحوث العلمية ملازمة الواقع (قضايا، وطرح بحرية علمية تضمن وضوح التشخيص ونجاعه العلاج).
- ٣ - الواقع السيء العلل والأسباب، المعوقات والنتائج غياب بيئة البحث العلمي الناضج بغياب الحرية وتقدير الباحثين.
- ٤ - هجرة العقول والأدمغة طلباً للبيئات الجاذبة للبحث العلمي.
- ٥ - تغييب البيئة الصحيحة أضعاف لدور البحث العلمي في تعزيز الأمن الفكري.
- ٦ - الحلول: أ - الانفراج النسبي البطيء ليس هو الحل الكامل والناضج.
ب - تهية المناخ العام هي المفتاح. ج - الدور الاجتماعي للمناخ العلمي.
د - ويبقى الوضع بحاجة إلى إنقاذ عاجل وسريع وكامل.

١ - البِيئَةُ الْجَامِعِيَّةُ، وَبِيئَةُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ، مَفَاهِيمٌ وَقَنَاعَاتٌ "يَجِبُ أَنْ تُصَحَّحَ":

عندما كنت طالباً في مرحلة البحث في الماجستير والدكتوراه كنت أتمنى أن أجد مقالاً، أو كتيباً يوضح مفهوم الإشراف الأكاديمي، ومرور خطط الأبحاث على رؤساء الأقسام ومجالسها، ودور لجنة المناقشة وجميع مفاصل البحث العلمي، حيث كان التفكير أنه كلما كُنْتُ صورة مستنسخة لما تريده هذه المفاصل كنت أقرب إلى النجاح والإشادة، مع أن الأصل أن تكون كل مفاصل البحث العلمي ومراحله حلقات متواصلة لانضاج البحث، وإكمال جودته. ولكني أدركت يقيناً أن الواقعية هو أن يكون الهدف الإستراتيجي هو كيف تستطيع أن تُمرَّرَ الموضوعات في الأقسام، وتتجاوز ملاحظات المرشدين، والمشرفين الأكاديميين، وتصويبات لجنة المناقشة بأقل قدر من الخسائر النفسية وتنتهي من هذه الرحلة المرهقة، والتي كان المفترض أن تكون مبهجة! لأنها بحث واستكشاف؟، وكل هذا التمرير لا علاقة له بالنقاش والحوار، والإقناع بل كلما كنت مُطِيعاً و"تسمع الكلام" وتنقاد بسرعة كلما كُنْتُ الباحث الجيد الموضوعي. في بيئة كهذه كيف يمكن بناء الأفكار، والاستنتاج، والوصول إلى النتائج الصحيحة، والتحصين الذاتي للنخب الفكرية في البلد.

أن البحث العلمي وبيئته في الجامعات لا يتمتع بالحد الأدنى المقبول لإنتاج بحوث علمية موضوعية ناضجة ومكتملة تخدم المجتمع والوطن، والعلم والمعرفة. لفقدانها حرية التعبير العلمي اللازمة في البحث العلمي. إن

أركان البحث العلمي من الجامعة، إلى الأقسام، والمشرفين، والجهات الأكاديمية بحاجة ماسة إلى مراجعة أدوارها، وكيف يمكن أن تعطي مجالاً ومتنفساً للحرية العلمية، والبحوث الجادة بعيداً عن معاملتها معاملة إدارية محضة حتى يمكن أن تخلق بيئة علمية حرة تؤدي إلى نتائج مرضية في جانب خدمة البحث العلمي للمجتمع. أن "المعنى اللغوي" لكلمة "بحث" ينبغي أن يكون منهجاً ملتزماً وكلمة "علمي" تُتخذ فيصلاً في بيئة الجامعات الأكاديمية. لا يلزم أن يكون الباحث صورة من أستاذه، ولا مسaireاً لفلان وقناعات جامعته بالضرورة هذا هو التحقق والتحقيق المعرفي الذي يؤدي إلى التحسين الذاتي الفكري، ويُنتج التنوع الفكري الخلاق سندرك من خلال هذا البحث كم هو الانفصام بين الأبحاث والواقع في المجتمع. وكيف أن البحث العلمي صورة سالبة عن سلبية الجامعات نفسها في المجتمع.

كل ذلك مرده إلى القناعات، إلى البيئة، إلى المفهوم والنظرة للبحث العلمي، وأنه شأن وظيفي للترقيات يعامل معاملة إدارية بحتة، أن حرية الباحث، والبحث والتشخيص، والنتيجة، والتوصيات كلها ينبغي أن تكون بعيدة عن المسيرة للواقع والتطويل له، واستنساخ صورة المشرف، أو توجه القسم أو الجامعة أو استهداف لجنة المناقشة بالرضا، بل يجب أن تكون كل هذه الدوائر تُشجّع استقلالية الباحث وإحكام المنهج وموضوعية الطرح، ومهنية البحث.

ولننظر إلى البحث العلمي في الدول المتقدمة حيث من أصول البحث العلمي أن يحترم المشرف والقسم العلمي توجه الطالب، ورأيه ويترك له حرية النتيجة والاستنتاج، مع تحميله مسؤولية الدفاع عنها أمام لجنة المناقشة، وإخضاعها للمنهج العلمي، ومكافأة الباحث بالنتيجة حسب قوة البحث وجودته، وإحكام المنهج والضبط المعرفي، لا بمقدار موافقته للسائد.

والآن بعد أمنيائي عندما كنت طالباً أن أحد من يكتب هذه المنطلقات في مفهوم وعناصر، وأركان البحث العلمي. وبعد أن أصبحت مُرشداً لم أكتب ما كنت أتمنى. وإن كنت أرى أنه جدير بالتأصيل والكتابة والطرح والمعالجة، ورغم أنني أؤكد للطلاب أن البحث له عائد ذاتي إلا أنهم يعرفون من أين تؤكل الكتف في الأبحاث العلمية، وأن المهم هو كيف تُمرّر هذه الأبحاث، والحصول على الترقيات العلمية وليس كيف سيكون العائد منها، أو ما هو مضمونها، وأنا بصراحة أعذرهم في ظل الجو الجامعي الحالي.

ويبقى الحال على ما هو عليه إلى أن يأتي البديل الناجح في خلق بيئة علمية بحثية ناضجة. القضية تحتاج تجلية وتأطير نظري، ولكنها تحتاج قبل ذلك إلى إرادة وتغيير في التوجه والتطبيق في الجامعات وغيرها، حتى يتم تعزيز حرية البحث العلمي ووضوحه وصراحته حتى يستطيع خدمة المجتمع.

٢ - الأصلُ في البُحوثِ العِلْمِيَّةِ مُلَامَسَةُ الْوَقَاعِ (قَضَايَا وَطَرَح) بِحُرِّيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ وَوُضُوحٍ تَشْخِصٍ وَنَجَاعَةٍ حُلُولٍ.

الأصل أن البحوث العلمية هي الكشف، وإن للبحوث العلمية التي تنتجها نخبة متميزة من ذوي الاختصاص العلمي والفكري من المكانة، ومن الأهمية والضرورة ما لها إذ تسهم هذه الدراسات في وضع إستراتيجية حقيقية مبنية على حقائق راصدة للواقع، وكاشفة للثام عن خباياه، فتساعد على برمجة حلول واقعية منهجية بناءً لما يصل إليه البحث العلمي المتقضي من نتائج تستقصي أبرز المشكلات في الواقع، وهو الدور الرئيس والمناط على هذه البحوث، والغاية المنشودة من رسم خطوطها، وكشف معالمها وبذل الجهود لحلها، وبدونها تغيب المصدقية وتقل نسبة الانتفاع والاستفادة من هذه البحوث؛ إذ لم تصل إلى المستوى الذي يمكنها من خدمة المجتمع وإسهامها في تحقيق ذلك^(١).

ولكن السؤال الذي يتسنى لنا طرحه في هذا الوقت، هل تسهم البحوث العلمية المطروحة على الساحة في تفتيت إشكالات الواقع، وبناء حضارة تناطح المستقبل بقوة محكمة، بحيث يؤدي البحث العلمي دوره الرفيع والسامي، ويحقق جدواه المنتظرة منه، أم إنها شغل فراغ للرغوف، ورصف لأدراجها الكبيرة والتي جأرت لفترات من غياب الدراسات الاختصاصية، ومن بعد ذلك ظهرت وتكاثرت على مستوى يثير الدهشة^(٢). وهذا السؤال طرحته رسالة جامعة الملك سعود على أكاديمي معني بمجموع الأبحاث العلمية تعليقاً على خطة تطويرها.

"س١: (إلى أي حد تعتقد أن الخطة قادرة على دفع البحث العلمي إلى الأمام؟).

الجواب: يجب أن يُعطي البحث العلمي قدراً من الأهمية حتى يتطور عضو هيئة التدريس، وكذلك يتطور مستوى الجامعة، وهو أمر سيضمن تواجد عضو هيئة التدريس بصورة أكبر، وأشار هنا إلى أن آلية دعم البحوث تنسم بالبيروقراطية، وهو ما أحدث حالة من اليأس لدى كثير من أعضاء هيئة التدريس، ولا أغفل التنبيه على عامل "الشخصنة" الذي يعيق إحازة كثير من البحوث المقدمة"^(٣).

إذاً البيروقراطية، والشخصنة، وضعف دعم البحوث يساوي يأس وإحباط هذه هي المعادلة، وهي معادلة صحيحة، واليأس والإحباط لا يعزز الحرية بل هو عكسها تماماً، مما ينعكس على البحث العلمي بالضعف والهشاشة.

(١) أحمد خالد العبد القادر، البحوث العلمية تبعد عن الواقع وتذهب إلى رفوف المكتبات، صحيفة الوطن السعودية،

١٧٦٧. العدد: ١٤٢٦/٦/٢٦هـ.

(٢) السابق.

(٣) د. عبد القادر الحيدر، رسالة الجامعة الملك سعود، ٦/ محرم ١٤٣٠هـ، العدد: ٩٦٥، ص ٢٦.

٣ - الواقع السيء، العِلل، الأسباب المعوّقات، والنّتائج وَغِيَابِ بِيئَةِ البَحْثِ العِلْمِيِّ النَّاضِجِ بِغِيَابِ الحُرِّيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ لِلْبَاحِثِينَ:

ضعف الدعم للبحث العلمي لا يقتصر على المادي بل يشمل المعنوي، وهو الأهم عند النُخبَة من رجال العلم والفكر، والشَّخصنة التي تعيق إجازة البحوث العلمية لا تعتمد على الموضوعية وإلا لما وُصِفَت بالشَّخصنة، ولكنها التجاذبات، والخصومات، الأيديولوجية، والفكرية والشَّخصية والذاتية فأَي حُرِيَّة وتُعزِيز للفكر وللأمن النفسي في ظل اليأس والإحباط وانْهزام الروح المعنوية الناتج عن غِيَابِ الحُرِيَّة والموضوعية، وعن غِيَابِ القوانين والتشريعات الناضجة التي تحمي من الشَّخصنة والبيروقراطية.

نعم. هناك أولاً ضعف في ميزانيات البحث العلمي، "حيث تشير الإحصائيات إلى أن ميزانيات البحث العلمي لا تتعدى ٠,١٦% من الناتج القومي بينما تصل تلك النسبة في الدول الغربية إلى ٣,٥% من الناتج القومي، أي ما يزيد على ثلاثين ضعفاً، وقد انعكس ذلك على عدد مراكز الأبحاث، وعدد الباحثين حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد مراكز الأبحاث في العالم العربي كله لا يتعدى ٦٠٠ مركز وعدد الباحثين العرب لا يتجاوز ١٩ ألفاً مقارنة بفرنسا وحدها والتي بها ١٥٠٠ مركز بحثي يعمل فيها ٣١ ألف باحث^(١). وهذه النسبة تتناسب طردياً مع حرية التَّعبير وحرية البحث العلمي؛ لأن البحث هو أبرز عنوان للحرية الفكرية وللمفكرين وتُعزِيز الفكر، وتحريره. فضعف الأبحاث والحركة العلمية والفكرية دليل على غِيَابِ الحُرِيَّة وعدم التحفيز عليها. كما أن السياسة التي تُتَّبَع مع البحث العلمي تظل سياسة قائمة على منطق الوظائف الإدارية، وتعد عاملاً آخر في هذا التأخر، هذا بالإضافة إلى عدم توفر الحريات الأكاديمية والسياسية وتفشي المحسوبية في تعيين الباحثين، وتدني أحوال العلماء والفنيين، وغيرها من الأسباب مثل الافتقار إلى مراكز التدريب والمؤسسات العلمية التي تتبنى النابغين، والافتقار إلى المرونة في الإدارة العلمية السليمة"^(٢).

فمعاملة البحث العلمي على سياسة ومنطق الوظيفة الإدارية، وعدم توفر الحريات الأكاديمية والسياسية، وتفشي المحسوبية في التعيين، وضعف الدَّعم كلها مثبطات لحرية الفكر والتفكير والبحث الحر النَّزيه الذي يقوم البحث العلمي عليه، ومن هُنا يستقر في أذهان الباحثين أنها وظائف إدارية بحتة مهمتها الأساسية الترقية الوظيفية فحسب، ويصبح الأستاذ الجامعي موظفاً مثله مثل موظف البلدية والأوقاف والبريد ونحوها من وظائف تعتمد الحضور والانصراف وإنجاز المعاملات.

(١) د. أميرة كشغري، لكي يصبح البحث العلمي هماً مجتمعياً، صحيفة الوطن السعودية، ٣٠/٣/١٤٢٦هـ، العدد: ١٧١٢،

وينظر: د. أحمد ماهر البقري، اللغة والمجتمع، ٢١١.

(٢) السابق.

٤ - هجرة العقول والأدمغة طلباً للبيئة الجاذبة للبحث العلمي:

ترتبط ظاهرة تأخر البحث العلمي لدينا بظاهرة مصاحبة تتمثل في نزيف الأدمغة (هجرة الأدمغة إلى الغرب) بحيث تؤثر كل واحدة في الأخرى وتُعززها. فهناك أسباب طارئة، وأسباب جاذبة تتحكم في هجرة الكفاءات العربية العلمية إلى الغرب، وإذا لم تتوفر العوامل الجاذبة وأولها التشريعات والقوانين والامتيازات فستستمر هذه الظاهرة في الازدياد. والنتيجة هي حتماً مكاسب تجنيها الدول الغربية فيما تُمنّي الدول العربية بخسائر من جراء هذه الهجرة^(١).

والهجرة هذه نتيجة حتمية لغياب أجواء الحرية فلا يُقتل البحث الرصين، والباحث الجاد المؤهل مثل الروتين والمحسوبية، والتحكم غير الموضوعي، وغياب التشريعات الواضحة التي تحمي الباحث وأجواء البحث العلمي من كل ما يهز الأمن النفسي للباحث.

ولعل الغرب نجح في استقطاب الأدمغة المهاجرة، والباحثين الجادين عندما وفّر بيئة النجاح القائمة على التقدير المطلق، والدعم الغير محدود وأجواء الحرية التي لا تخضع لجنس أو عرق، أو لون أو أيديولوجيا.

"كما يرى الدكتور فاروق الباز أن الفرق بين الدول العربية والدول الغربية يتمثل في التقدير الحقيقي للعلماء الذي تقدمه الدول في الغرب. وهو تقدير غير مقرون بدين أو لغة أو جنس، إذ لا يوجد فرق بين أوروبي أو أمريكي أو أي أجنبي في مجال الأبحاث العلمية. فالدول الغربية تفتح ذراعيها لجميع العلماء بينما الدول العربية يطغى عليها الروتين والبيروقراطية، مما يؤثر سلباً على تقدم وتبني البحث العلمي. وقد يصل الأمر إلى معاناة الباحث العربي وذلك بسبب ضعف الإمكانيات المادية والخوافز التي تشجع وتغري الباحثين للاستقرار في بلادهم، والإسهام بجهودهم العلمية مما يضطرهم إلى الهجرة إلى الخارج حيث توضع الإمكانيات العلمية تحت تصرفهم بالإضافة إلى الأموال والمساعدات والتقدير الدائم"^(٢).

في الغرب نتائج البحوث هي الضوء الذي يستنير به صاحب القرار، لأنها مبنية على حرية تامة للباحث لبحث ويستكشف، ويُحلّل ويَصِل إلى النتائج بمطلق الموضوعية، ثم يقرر نتائج بحثه بنفس مستوى الصدق والحرية وبالتالي تكون بحوثاً ناضجة، وصادقة ومكتملة التشخيص والتوصيف وصادقة الحلول.

فمن المعروف في الدول المتقدمة أن وزارات الخارجية والدفاع، بل والمخابرات تستعين بمن تخصصوا في تاريخ شعوب ومناطق معينة وجغرافيتها. وأساليب حياتها وطريقة تفكيرها للاستفادة في التعامل معها سياسياً أو عسكرياً^(٣).

(١) د. أميرة كشغري، لكي يصبح البحث العلمي همّاً مجتمعياً، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٦/٣/٣٠، العدد: ١٧١٢، وينظر: د. أحمد ماهر البكري، اللغة والمجتمع، ٢١١.

(٢) د. أميرة كشغري، لكي يصبح البحث العلمي همّاً مجتمعياً، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٦/٣/٣٠، العدد: ١٧١٢.

(٣) خالد صالح القنامي، تحقيق المخطوطات علم مهم وتخلّفنا عن الأمم مسؤولية مشتركة، صحيفة الوطن السعودية، =

٥ - تَغْيِيبُ الْبَيْئَةِ الصَّحِيحَةِ إِضْعَافُ لِدَوْرِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ فِي تَعْرِيزِ الْفِكْرِ وَتَنْمِيَّتِهِ وَحِمَايَتِهِ:

غياب الحرية غيَّب البحث العلمي عن الواقع ومعاشته؛ لأن هذا في نظر الباحث أسلم وأبعد عن المشاكل، وهذا ناتج عن نفسية مهزوزة، وفقدان للأمان النفسي وأجواء الحرية ويؤثر كل هذا على مستوى المعالجة والطرح.

ولست كل المشكلة محصورة في أن موضوعات رسائل وبرامج الدراسات العليا التي أجازتها الجامعات السعودية لا تعالج موضوعات عملية واجتماعية معاصرة، وأنها لا تمت للواقع بصلة ولا تسهم في تعزيز المشروعات التنموية، إذ إن منها - وإن كانت نسبتها منخفضة جداً - ما يعالج موضوعات عملية واجتماعية معاصرة، ومنها ما يمت للواقع بصلة ويسهم في تعزيز المشروعات التنموية^(١). ولكن نسبتها قليلة، وهي بحوث اجتازت السلامة في اختيار القضايا، ولكن يبقى اجتيازها صحة المعالجة والطرح أمراً مأمولاً.

هذا على صعيد التنمية والمشروعات التنموية فما الحال مع البحوث العلمية في مجال التربية والميدان التربوي؟. يقول الدكتور عبدالرحمن الواصل وهو خبير تعليمي:

"أما في مجال عملي الوظيفي في الميدان التربوي فيشكو التربويون الميدانيون من اتساع الفجوة بينهم وبين البحوث ونتائجها، إذ تصعب عليهم أيضاً ترجمتها إلى إستراتيجيات تتعامل مع المشكلات التربوية التي يواجهونها"^(٢).

ومن الحق الاعتراف والإشادة بأن إدراك المسؤولين لهذه الأسباب وقناعتهم بها أدى إلى انفراج (بطيء) في أسلوب معالجة تخلف البحث العلمي تمثل في زيادة مُخَصَّصات البحث العلمي في الجامعات، وإعطاء الباحثين في الجامعات شيئاً من الحرية في التصرف بالموارد المالية التي يجلبونها بعد أن ظل التصرف في تلك الموارد يخضع مباشرة لسلطة وزارة المالية، وبعد أن أدى التقييد والعسر إلى انصراف الأساتذة ليس عن البحث العلمي فحسب بل وحتى عن التعليم الجامعي برمته^(٣). لأنه أصبح بيئة طاردة، وصارفة نتيجة المعاناة النفسية والتقييد بالتوجيه البيروقراطي العشوائي، وخنق الحريات.

٢٠/ رجب ١٤٢٦هـ، العدد: ١٧٩١، ص ١٨.

(١) د. عبد الرحمن الواصل، هناك معوقات قائمة تحد من التوجه للبحث العلمي، صحيفة الوطن السعودية، ٢٠/ رجب ١٤٢٦هـ، العدد: ١٧٩١، ص ١٨، وينظر: د. عامر الشهراني، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٢٩٩٨.

(٢) السابق.

(٣) د. أميرة كشغري، لكي يصبح البحث العلمي همّاً مجتمعياً، صحيفة الوطن السعودية، ٣٠/ ٣/ ١٤٢٦هـ، العدد: ١٧١٢، وينظر: د. أحمد البقري، اللغة والمجتمع، ٢١١.

٦ - الحُلُولُ: تَهْيِئَةُ الْمَنَاخِ الْعَامِّ:

"إن تحديد الأسباب بدقة هو بلاشك الخطوة لأولى نحو مجابهة هذا التحدي، إلا أننا ينبغي ألا نركن إلى مجرد مناقشة الأسباب دون تقديم الحلول المتكاملة، يمكن بالطبع البدء بمعالجة هذه الأسباب كل على حدة. إلا أن هذا - وإن كان ضرورياً - فإنه ليس كافياً لخلق المناخ العام الذي يدعم البحث العلمي ويضمن كفاءته، ولبدء في معالجة المناخ العام ذاته أرى أهمية النقاط الإضافية التالية"^(١):

١ - تبني خطة إستراتيجية واضحة وسياسة مقننة من قبل الدولة لدعم البحث العلمي بحيث تشمل مؤسسات التعليم في كل مراحلها، والمؤسسات الصناعية، والاجتماعية دون أن تقتصر على مراكز البحوث في الجامعات فقط، لأننا نعيش في عصر أصبح فيه العلم والإنتاج العلمي أساساً للمنافسة والتقدم. وتشمل هذه الخطة الميزانية، وسبل الدعم الأخرى، بالإضافة إلى خلق بيئة محفزة على البحث العلمي تكون حرية الفرد في التفكير والتعبير والابتكار رافداً أساسياً لها^(٢).

والنقطة الأخيرة هي الأهم في هذا الدعم وهو حرية البحث العلمي والتفكير والتعبير والابتكار وبناء عليها سيتحقق الهدف التالي وهو تغير البيئة والبنية الذهنية والفكرية في المجتمع.

٢ - تغيير البنية الذهنية في مجتمعنا العربي، بحيث يصبح المجتمع بأكمله مجتمعاً منتجاً منشغلاً بما يقدمه من جديد، ومفيد بدل أن يشغل بمعارك جانبية تسير ضد تيار المعرفة والتطور. وهذا كما أرى يجب أن يبدأ منذ المراحل المبكرة من حياة الأفراد في المدارس الابتدائية. فالتفكير العلمي بل والبحث العلمي ذاته لا يمكن أن يكون عصاً سحرية تبدأ عملها في المرحلة الجامعية وما بعدها، فالمدارس هي النواة الأولى لخلق المواقف الإيجابية تجاه التفكير العلمي وغرس البذور المساعدة على هذا التوجه^(٣).

وقد قرأت تقريراً مريعاً عن بيئة التعليم الجامعي^(٤)، وكيف أن طالبة تقول: إنها قضت ما يقرب من نصف دراستها الجامعية ولم تتكلم مع أساتذتها، وأن الطلاب ليسوا بأحسن حالاً من الطالبات فهل ينتج من هذه الأرضية والبيئة كوادر بحثية لها استقلاليتها وشخصيتها العلمية؟.

٣ - تثوير نظام التعليم العام والتعليم العالي القائم على الحفظ والتلقين، وتخزين المعلومات واجترارها إلى

(١) د. أميرة كشغري، لكي يصبح البحث العلمي همّاً مجتمعياً، صحيفة الوطن السعودية ، ١٤٢٦/٣/٣٠هـ، العدد:

١٧١٢، وينظر: د. أحمد البقري، اللغة والمجتمع، ٢١١.

(٢) السابق، وينظر: د. عامر الشهراني، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٩/١٢/١٦هـ، العدد: ٢٩٩٨.

(٣) د. أميرة كشغري، لكي يصبح البحث العلمي همّاً مجتمعياً، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٦/٣/٣٠هـ، العدد: ١٧١٢،

وينظر: د. عامر الشهراني، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٩/١٢/١٦هـ، العدد: ٢٩٩٨.

(٤) ينظر: الخبراء والمختصون يحذرون عن صمت الطلاب وتهميدهم على مقاعد الدراسة صحيفة الوطن السعودية، عدد:

٢٨٦٨، ٥/شعبان ١٤٢٩هـ.

نظام يقوم بإطلاق طاقات الفرد وإبداعاته، ويشجع على التفكير الحر والناقد، ويستخدم أدوات البحث العلمي القائم على الملاحظة والتحليل، والتجريب للوصول إلى النتائج، إن الخلل في نظام التعليم والعجز في التحصيل المعرفي الذي نعاني منه ينعكسان في ضعف أنظمة البحث العلمي وتدني معدلات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات مما يؤدي إلى وجود فجوة معرفية بيننا وبين العالم المتقدم^(١).

٤- تكامل دعم البحث العلمي بين جميع الجهات ابتداء من وزارة التربية والتعليم، والجامعات والمراكز المتخصصة، والمؤسسات الصناعية ورجال الأعمال، بحيث يتم الربط بين جميع هذه الجهات لتوفير الإمكانيات المادية والبشرية وبناء البنى التحتية اللازمة لقيام البحث العلمي مثل المكتبات، والمعامل والمعدات وشبكات الاتصال^(٢).

أن ما تشير إليه الدكتور أميرة كشغري هنا في غاية الأهمية للبحث العلمي وهو الأرضية الصالحة للهدف التالي وهو الاستثمار في العقول.

٥- الاستثمار في صناعة العلماء والنابعين وذلك بخلق بيئة جاذبة للحد من نزيف العقول العربية، وبناء مؤسسات علمية كبرى تتبنى العلوم والبحث العلمي، وتدعم النابعين من أبناء الوطن ممن يجيرون على الهجرة بحثاً عن جهات ترعى مواهبهم بالإضافة إلى استقطاب العلماء المتميزين من مختلف أرجاء العالم^(٣).

"لذلك ظهر على مستوى الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي ما يسمى البحث والتطوير والذي يهدف إلى استخدام نتائج البحوث التربوية في تطوير نواتج ومواد وإجراءات تربوية لخدمة الميدان العملي في التعليم، ويمر بخطوات يمكن إبرازها بالآتي بـ: تحديد الهدف أو الناتج التربوي، فمراجعة نتائج البحوث التربوية وتحديد ما يخدم منها الناتج أو الهدف المقصود، فبناء نموذج في مواقف حقيقية باستخدام معايير أو محاكاة محددة، وإعادة النظر في النموذج بناء على درجة تحقيقه الغرض، فتكرار الخطوتين السابقتين خلال فترة معينة إلى أن تصل إلى المستوى المطلوب، فمتى يا ترى يصل ميداننا التربوي إلى هذا؟"^(٤).

يصل إذا وصلنا إلى تعزيز ثقة الباحثين بأنفسهم وتأمين الأمان النفسي لهم، وتعزيز وتحفيز الأجواء الموضوعية والمهنية للبحث العلمي.

إن أهمية البحث العلمي في مجتمعنا لا تقتصر على النتائج العلمية المرجوة في مجال تطور الإنتاج المادي

(١) د. أميرة كشغري، لكي يصبح البحث العلمي هما مجتمعيًا، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٦/٣/٣٠هـ، العدد: ١٧١٢، وينظر: د. عامر الشهراني، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٩/١٢/١٦هـ، العدد: ٢٩٩٨.

(٢) السابق.

(٣) د. أميرة كشغري، لكي يصبح البحث العلمي هما مجتمعيًا، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٦/٣/٣٠هـ، العدد: ١٧١٢.

(٤) د. عبد الرحمن الواصل، هناك معوقات قائمة تحد من توجه البحث العلمي، صحيفة الوطن السعودية،

١٤٢٦/٧/٢٠هـ، العدد: ١٧٩١، ص ١٨.

والمعرفي ولكن تنسحب بشكل مباشر على أسلوب التفكير المجتمعي أيضاً. فحينما يصبح التفكير العلمي هو أسلوب حياة للأفراد يصبح المجتمع أكثر واقعية وموضوعية في التعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية المستجدة التي تواجهه، ويعتمد إلى حل تلك المشكلات بأسلوب يبتعد عن الإثارة الممجوجة ويوفر طاقاته المستهلكة في حروب الكلام، ويوجهها إلى ما هو أرقى وأكثر أهمية، مما يؤدي حتماً إلى تقدم الإنسان والمجتمع ليعزز تفوقه الحضاري في مجال المعرفة. عندما يصبح البحث العلمي هما اجتماعياً ينشغل به الفرد ويسعى من خلاله إلى تحقيق ذاته^(١).

وأول طليعة لهذه التوجه المجتمعي هم النخبة العلمية الأكاديمية، أو المفترض أن يكونوا كذلك، مع أن الواقع يثبت أن كثيراً ممن هم من خارج البيئة الجامعية أفضل حالاً ممن هم بداخل الحرم الجامعي في حرية التفكير والتعبير.

لابد أن تتحقق شروطاً ذاتية في الباحث تحرر شخصيته التي تعني الفاعلية والجرأة، والمبادرة، باعتبار أن قيمة الإنسان الحقيقية تكمن في مدى استقلاليته وثقته، وأن لا يكون تقليدياً لا يتصف بالحس النقدي والفرز. وأن يكون قارئاً باحثاً لا مذاكراً مردداً^(٢). إن أستاذه الجامعات وبيئتها يدورون في فلك المناهج والانغلاق والتقديس لها، أن حرية الباحث تجعله يسعى للحقيقة فقط، وتصبح عنده في مكان رفيع.

إن الباحث العلمي هو طبيب المجتمع ينبغي أن يكون تشخيصه ناضجاً، وصادقاً، وكاملاً بعيداً عن الجهالة والتدليس والمخاتلة، والمواربة والتوريات والتواري، وهذا لن يتم إلا في بيئة بحثية ناضجة تعتمد المعايير العلمية من الحرية، والموضوعية، والمهنية والاحتراف، والتأهيل بدءاً من بيئة الجامعة التي ينبغي أن لا يكون الحشو والتلقي هو الأرض السائدة فيها، ولا الامتياز وعلو درجات الطالب في المرحلة الجامعية هو المقياس لتعيينه في الجامعة وإهمال ملكة النزعة البحثية الذاتية.

إن من أهم السلطات الرقابية سلطة أروقة الجامعات .. ومن أبجديات العمل الأكاديمي أن يكون متصلاً بحياة المجتمع، والأصل في الحياة الأكاديمية في أي بلد أنها مركز لقيادة وتقويم المجتمع... ويجب أن تؤدي دوراً في علاج أي مشاكل قائمة أو مرتقبة يعاني منها البلد. وللأسف الشديد دور الجامعات في المملكة خافت، وهو ما أعتقد أنه مشكلة بحاجة إلى حلول جوهرية لا مجرد مسكنات تخريرية. ففي جامعة هارفارد يوجد الكثير من المراكز البحثية، منها: مركز لدراسة الحقوق المدنية، وآخر لعالم العمال، وثالث للإنترنت، ورابع لدول شرق آسيا، ومركز مرموق لدراسة الإسلام، وقد أنفق باحث إسرائيلي سنة كاملة، لدراسة فتاوى

(١) د. أميرة كشغري، لكي يصبح البحث العلمي هما مجتمعياً، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٦/٣/٣٠، العدد: ١٧١٢.

(٢) ينظر: د. حسن سعيد، مناهج البحث في اللغة العربية ١٧-٢٧، ومحمد أركون، يدعو إلى ضرورة إحياء الوقف الفلسفي

في الفكر العربي والإسلامي، ملحق الرسالة صحيفة المدينة بتاريخ: ١٤٢٤/١١/٣هـ.

الشيخ ابن باز (رحمه الله)^(١).

الأسئلة كثيرة ومحيرة لا يملك الإجابة عنها سوى أصحاب الشأن من مسؤولين في التعليم العالي، ومديري الجامعات، وعمداء دراسات عليا، وأكاديميين، وباحثين إلى متى يستمر هذا الأمر؟ إلى متى جامعاتنا تستغرف جهود أبنائنا في تحقيق المخطوطات التراثية وتجاهل حاجات الوطن الملحة؟ أظن أن هذا الأمر لا يحتمل مزيداً من التأجيل لإصلاح هذا الخلل، ويكفيها هجرة آلاف الطلبة والطالبات لجامعات أجنبية وعربية، وهم معذورون طالما هذا هو الواقع^(٢).

الحل هو إطلاق جو الثقة الكاملة والمطلق، والانسجام مع النفس وإطلاق آليات الحوار والنقاش والجدال والمناظرة العلمية حتى يتحرك هذا الركود المقيت، وينسجم الباحث مع نفسه^(٣) وبحته بعد أمنه النفسي؛ ليتحقق الأمن الفكري في المجتمع المبني على دراسات وأبحاث دقيقة وهو ما لم يحصل إلى الآن.

(١) تركي الثنيان، من يتحمل تبعه تقصير الجامعات؟ صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٦/٤/٣٠ هـ، العدد: ١٧١٢.

(٢) نوف محمد، حاجات الوطن الحقيقية للبحث العلمي أهم من تحقيق المخطوطات، صحيفة الوطن السعودية، ١٤٢٦/٧/٨ هـ، العدد: ١٧٧٩، وينظر: ميسون الدخيل، حان الوقت للمطالبة بتوفير البيئة التعليمية الصالحة والعصرية، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ١٧٨٧، وعلي موسى، هل يصلح التدريب خلل التعليم؟، صحيفة المدينة، العدد: ١٦٦٦٨، وعامر الشهراني، الجامعات السعودية في مرحلتين، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٢٩٩٨، ومها الحجيلان، أهمية تأهيل عضوات هيئة التدريس، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٢٩٩٨.

(٣) ينظر: د. حسن سعيد، مناهج البحث في اللغة العربية، ٢٠-٢٥.

ود. عزيزه المانع، في مكاشفات، ملحق الرسالة في صحيفة المدينة بتاريخ: ١٤٢٤/١١/٣ هـ.

نتائج البحث وإضافاته العلمية، وتوصياته

أولاً: نتائج البحث وإضافاته العلمية:

- ١ - الحرية المسؤولة أسهل من القمع وأوفر جهداً على الفرد والمجتمع والدولة، وهي الطريق النهائي بعد الألم وهي طريق الأمن الشامل والسلم الاجتماعي، وكلما حصلت هذه القناعة في أي مجتمع مُبكراً كلما كان ذلك من الذكاء والتوفيق، ودليل على حيوية المجتمع.
 - ٢ - الحرية تُؤهل الإنسان ليكون آدمياً مفكراً، ومُهيأً للفكر وتبنيته وحمله والدفاع عنه، فالحرية تساعد الفكر وتنمية، وتحتويه، وبدون الحرية لا يكون الإنسان مؤهلاً للفكر؛ وذلك لشدة الترابط بين الحرية والفكر، فلا يمكن أن يتحقق الأمن الفكري والإنسان والمجتمع يفتقد الحرية.
 - ٣ - الحرية تعني الصلابة والالتزام بالفكر المحرّر والموثق الذي توافقت عليه العقول، وارتضاه المجتمع كثقافة وعقل جمعي بعد أن أنضجه بحوار حر ونقاش مستقل مستفيض وهو دائماً يحدّده ليوأكب مسيرته.
 - ٤ - ليس مفهوم الحرية التّحرر من الفكر، بل مفهومها التزام الفكر بعد الاقتناع به، والدفاع عنه بقوته الذاتية التي يكتسبها من تعرضه الدائم للمراجعة والنقد والفرز والتطوير والمواكبة.
 - ٥ - في بيئة الحرية الأفراد هم خط الدفاع الأول عن الفكر، وليس معنى الحرية وحرية الرأي أن الأفكار يمكن أن تُمرّر فيها بسهولة بل العكس هو الصحيح؛ حيث يحتاج الفكر إلى قوة ذاتية حقيقية حتى يُقبل في البيئات الحرة، ففي أجواء الحرية يصعب اختراق أفكار الأفراد والمجتمعات، وفي أجواء الحرية لا تُلعن الأفكار المضادة بالألفاظ الإنشائية الانفعالية ولا يُتوجّس منها، ولكنها تتعرض لفرز وتمحيص، وتحليل وتفكيك في بنيتها الفكرية ذاتها حتى تتعري وتنكشف، ومن هنا ندرك أهمية الحرية، والحريات العامة، وحرية التعبير، وأين مَكْمَن قُوّتها، أنّ الانغلاق ليس هو الوسيلة الصالحة لحماية الفكر.
 - ٦ - الحجب والمنع، ومقص الرقيب، والقمع الفكري ليست هي الحلول، وأصبحت فعاليتها محل نظر في عصر الانفتاح الفضائي "في العالم القرية" فضلاً عن كونها أصبحت أداة شهرة ودعاية لكل من أراد الاشتهار والجماهيرية، يُعَرَّب ويأتي في إنتاجه الأدبي والفكري بما يخرج عن المؤلف لكي يتعرض للمنع فيُطلب إنتاجه بناءً على أن كل ممنوع مرغوب مما يجعل الانحراف الفكري منفذاً للوصول!
 - ٧ - ومن هنا يتضح أن المنع والحجب له السلبات التالية:
- * تشجيع الإغراب والانحراف الفكري والخروج عن كثير من المسلمات ليصبح المنتج ممنوعاً محجوباً فيظن أن وراء الأكمة ما وراءها، وأنه إنما حجب لما فيه من كَشَف وتَوْصيف ودقة تشخيص، وينبغي أن يُطبق بدل الحجب الحكمة القائلة (أعط الباطل فرصة الحياة ساعة ليموت إلى الأبد).

* الدعاية المجانية للعمل الممنوع حيث يقوم الحجب بهذا الدور تماماً.

* إصااق قمة القمع الفكري، وإلغاء الرأي وحرية التعبير بالجمتمع، وأنه آحادي لا يقبل تعدد الآراء ويحجر على الفكر والثقافة.

٨- اختل ميزان القيم فحلت الملكية، والدوران حول القوة: السلطة والمال محل القيم، ومنها قيم الفكر والعلم والثقافة، والثروة مما أثار على التوازن الاجتماعي ونتج عنه تمهيش لقيم الفكر والثقافة والعلم، والأنشطة الذهنية والفكرية الذاتية مما سبب فراغاً فكرياً هائلاً هياً بيئة مثلى للانحراف الفكري، نظراً لهشاشة القيم القائمة في ذهن الأفراد، والتسطيح العجيب، والقصور في فهم الحياة ومقاصدها حيث حصرت في الاحتياج المادي، وأثر ذلك عن غياب الاستقلالية والحرية وحضور العقل النقدي، والنشاط الفكري الإيجابي الفاعل كقيم فكرية ذهنية، ولم تستطع المنظومات الأسرية والاجتماعية والسياسية العربية أن تشكل نسقاً للحوافز الاجتماعية يجعل الفرد يقدر قيمة الحرية، والإرادة، والفكر فانصرف عوضاً عن ذلك إلى التملك والماديات، وشؤون الحياة البسيطة.

٩- التحصن الذاتي يتم عبر الحراك الفكري والثقافي، وهو في البيئة السعودية مأزوم إلى حد كبير مما يعيقه عن أداء دوره، ولهذه الأزمة مظاهر وأسباب. منها التنافسية الصراعية بين التَّخَب، وهذا الصراع يؤدي إلى قمع الرأي بالاستعداد السياسي من كل طرف للطرف الآخر باعتبار أن كل طرف يدعى ملكيته الحقيقة والصواب والصحة، مع أن معايير الصحة والصواب تخضع لمعايير متعددة، والمفترض بمن يزعم امتلاك الحقيقة الكاملة أن لا يخشى عليها من السجال والحوار والنقاش والمراجعة، فهذه آليات لن تزيد الثابت الصحيح إلا ثباتاً، ونقد المنظومة من داخلها يُقوِّمها ولا يُضعفها، وهو ضرورة وبناء وليس عقوقاً وهدماً.

١٠- حرية التعبير والتي تؤدي إلى التحصين الذاتي ناقصة في مجتمعنا، والهامش المتاح منها شَوَّهته التَّخَب باستهداف بعضها بعضاً من خلال هذا الهامش، وفي رأيي أن الهامش المتاح على ضيقه أوسع من البنية الفكرية للتَّخَب، وسقف أعلى من الوعي الذي يمتلكونه، رغم أنه يؤخذ على هامش الحرية المتاح التجزئة، فهناك جوانب متاح فيها هامش أعلى من جوانب أخرى يتم التَّعْتيم في قضاياها، وهذا لن يجعل ثمرة حرية التعبير ناضجة، بل يفقدها محتواها حتى فيما فيه حرية تعبير؛ لأنه يظهرها كوسيلة ومرحلية وتكتيك وليس كغاية وثقافة وإستراتيجية عميقة.

١١- ثقافة المجتمع وبيئته تحتاج إلى هئية لحرية التعبير تبعاً لتعوده على الرأي الواحد، والمذهب الواحد، والصواب الواحد، والرأي الراجح الواحد، وممارسة الإقصاء، وهذه تراكمات تتناقض مع أُسُس حرية التعبير، وهي من أوجه ضغط المجتمع على الفرد وكبح ممارسة حرية التعبير، حيث يُعْتَبَر أي خروج عن المؤلف "الواحد السابق" شذوذاً ومصادمة للنسق وهزاً للمسلمات ونحو ذلك من التوصيفات.

١٢- من أشد أعداء حرية التعبير الإرهاب الفكري، وذلك بممارسة ثقافة التّصيد والتّرصّد، والتّخوين والتّخوّف، وإشاعة التّوجّس، وانعدام الثقة بين النّخب الفكرية والثقافية والعلمية، وسوء الظن ومحاولة الاستعداد بالسياسي، وشيوع المحاكمات اللفظية وإلياس الألفاظ فوق طاقتها، والإغراض بها، كل هذا إرهاب فكري وتهويل ومصدات وموانع تمنع الحراك الفكري السليم، وتفسد بيئة الفكر والعلم والأمن الفكري.

١٣- تصدير الرّؤى الخاصة الفردية قناعات عامة مجتمعية معضلة من معضلات حرية التعبير، فعندما تُحارب التّنوع الخلاق في حدود الأطر الاجتماعية فنحن نُزيل قسّمات وصفات المجتمع ونصنع مجتمعاً بديلاً مما يُحدِث الفصام والخصام غير المعلن. ومن هنا يجب طرح الآراء بعقلانية وعرضها بدون الإلزام والإجبار بالتزامها خصوصاً إذا كانت آراء خاصة فكرية أو مذهبية.

١٤- تشجيع المجتمع على التّعبير عن أفكاره بوضوح تام وحرية مطلقة، ويبقى الرأي يواجه بالرأي ونزع الخوف من هذا التّعبير حتى يكون المجتمع واضحاً على السّطح كما هو، متفاعلاً ومؤثراً في محيطه الداخلي والبعد عن الهشاشة والتعمية، والانفصام والازدواجية الفردية والاجتماعية.

١٥- لحرية التّعبير خصوصية وأهمية شديدة من ضمن الحريات العامة وحقوق الإنسان لجهة تحقيق الأمن الفكري والأمان النفسي الداخلي للإنسان؛ لأن الرابط بين التّعبير والفكر والتفكير رابط عقلي ذهني فلسفي وجداني، ومنع حرية التّعبير أو تضيقها له أضرار جسيمة نفسية ووجدانية وعاطفية، وفكرية وذهنية وسلوكية، نظراً لما ينتج عنه من استخفاف بإنسانية الإنسان، وعقله وكرامته، وشعوره بالإهانة العقلية والفكرية، لا سيما من طرف النّخب في المجتمع.

١٦- قمع حرية التّعبير له عواقب مزعجة ومُكلّفة فعندما يُمنع الإنسان من التّعبير عن فكره يَنطوي ويُصبح سلبياً لا يعنيه الحراك الفكري كرّدة فعل نفسية وخصوصاً تجاه الفكر السائد، وتكون جهوزيته لغيره وللمضاد له تحديداً عالية. فتغيب البهجة والرغبة في الإنجاز، والانتماء والسعادة، ويسود شعور باللامبالاة والاكتئاب السياسي، ومن ثمّ يبتعد المجتمع عن إحداث التغيير المنشود.

١٧- قمع حرية التّعبير يجعل الحراك الفكري يتخذ مساراً أخرى خفية، وسرايب مجهولة غير سليمة ولا سلّميّة اجتماعياً، وقد يصاحب ذلك عنف لفظي، وعداء للفكر السائد في المجتمع، وقد يتحول إلى التّعبير بالعنف الجسدي كنوع من التّعبير عن الكبت كما يقول روين سونز كلنا إرهابيون لولا أننا ننفس عن إحباطنا بالتعبير.

١٨- معظم القصور في التنمية البشرية والاجتماعية ناتج عن القصور في الناحية الفكرية والوعوي وممارسة

الوعي، والمدرجات الصحيحة في أهمية حرية التعبير في التنشئة والتعليم، والإعلام والترجمة، وهدم حرية التعبير أدى إلى قصور في هبة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة الصحيحة القائمة على حرية التعبير وتبسيط بثها، لأن هامش الحرية المتاح لم يكن لينتج مجتمعاً متفتحاً ومتحضراً، وذو بعد إنساني وثقافي وحضاري.

١٩- العلم والثقافة والفكر لها مردود ذاتي على الفرد والمجتمع، وهي الأساس في التحصين الذاتي لتحقيق الذات تاريخياً وشرعياً وعقلياً، وما البدائل المادية والمثلث، والثقافة البصرية إلا بدائل ناقصة لهذه القيم المعرفية، تسبب الفراغ الفكري والمهشاشة المعرفية المؤدية إلى الانحراف الفكري؛ لأنها ليس ذات أبعاد نفسية ووجدانية عميقة في الذات الإنسانية، ولا بد من الرجوع إلى الأصالة المعرفية لتقوم الانحراف في الفكر والتأمين عليه، وسد الجوع الثقافي والحرمان الفكري.

٢٠- الاقتصار في الفكر والمعرفة على بعض الجوانب الدينية مع تهميش الجوانب الأخرى يجعل شريحة كبيرة من المجتمع غير ممثلة في المشهد الثقافي، والحراك الفكري، كما أنه يجعلهم خارج الاحتواء والمواكبة مما يؤدي إلى انصرافهم وسلبيتهم في أقدية ومسارب غير معلومة، ثم أن الاقتصار على الجانب الديني عموماً والمذهبي خصوصاً في الحراك العلمي والفكري يجعل المجتمع مغلقاً على نفسه، مستعداً للآخر غير متفاعل ولا إيجابي في محيطه الداخلي ومحيطه الخارجي دائم النبذ والإقصاء للأطراف الأخرى في داخله ومحيطه.

٢١- تهميش الجانب الثقافي والفكري جعل رأس المال ينصرف عن دعمه لانصراف الاجتماعي والسياسي عنه مما أدى إلى ضعف الحركة الفكرية والثقافية، وغياب الرموز المؤثرة في الشباب والنماذج المستهدفة كقدوة مما جعل المجتمع نفسه لا يقيم وزناً للثقافة والفكر، فحُرم ثرائها، وأصبح مأزوماً فكرياً ليست لديه هوية ثقافية، ومنطلقات فكرية وحضارية ذات أبعاد إنسانية تقوم عليها فلسفة الحياة، وقيم المجتمع وتُشخص وتوصف الجانب الاجتماعي والفكري للمجتمع.

٢٢- مما توصل إليه البحث أنه تجذر في عرف جزء كبير من المجتمع أن الحراك الفكري مجملاً والكتابة الصحفية على وجه الخصوص معادية للدين، وللتيار الديني، وتستهدف المتدينين وتقصّد أخطأؤهم، وهذا الفهم والثنائيات هدم خطير للفكر، وسلبيته كبيرة على الأمن الفكري، ويجب إزالة هذه الثنائية وتفكيكها وإزالة هذا الفهم للثقافة وللحكمة وللصحافة.

٢٣- الكفاية الفكرية التزام ديني ومعرفي يجب أن لا تؤدلج، وأن تكون للجميع، والطرح بتوازن ولكل الشرائح، وهكذا كل المنافذ التعبيرية للفكر ينبغي أن تكون متاحة للجميع، وإشاعه حرية التعبير في المواضيع والقضايا والطرح ومستوى المعالجة لكل الأطياف الاجتماعية على قدم المساواة.

٢٤- ينطلق البحث العلمي من رؤى وقناعات ومفاهيم وأسس يجب أن تكون صحيحة وسليمة، حتى يكون

البحث العلمي ناضجاً وكاملاً وكَشَّافاً، وهذا يعني الانطلاق من التسمية اللغوية "بحث" يعني اكتشاف واستعلام وليس تصوراً مسبقاً و"علمي" يعني موضوعي مهني احترافي منهجي، هذه هي محدداته العقلية التي تحكمه وليس إجراءات إدارية ولا وظيفية ولا مساندة التوجهات والرغبات والأدلة والمواقف الشخصية والبروقراطية الإدارية.

٢٥- يكون البحث العلمي مضللاً وهشاً عندما يخضع للإستراتيجيات السياسية والصراعات وتقديم مقاييس الولاء في إدارة المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، فالبحث العلمي لا يعيش في جو التوجيه وإلا فلن يكون بحثاً ولن يكون علمياً.

٢٦- تقييد الحريات الفكرية والسياسية للباحثين يسهم في إخماد جذوة العقول الحية، وجذوة المعرفة وقتل حوافز الإبداع، وهذا يؤدي إلى تخلف المنظومة العلمية والاجتماعية في المجتمع والدولة، وضعفها الإداري والاقتصادي والمعرفي والسياسي، وعجزها عن المواكبة والتجديد والتطوير والتحديث، والابتكار مما يعني ضعف الأبحاث العلمية وهشاشة نتائجها وسلبية الدور الذي تقوم به وتغييب دور الجامعات.

٢٧- الأصل في البحوث العلمية أنها الأرضية والأرشييف والمرجع والكشَّاف الذي يرصد واقع المجتمع ويُشخصه ويحلل مشكلاته ويستشرف مستقبله ويحدد خطاه ومسيرته، ولكن بشرط توفير البيئة التحتية الصحيحة القائمة على الحرية والمهنية والموضوعية، ويمكن النظر إلى الدول المتقدمة في جميع المجالات؛ لأنها اعتمدت نتائج وأبحاث جامعاتها وعلمائها، ومراكز الدراسات والبحوث فيها بحيث يصدر كل قرار سياسي أو إداري أو مالي أو اجتماعي وينطلق من دراسة علمية بحثية؛ ولذا كثرت هجرة العلماء إلى الغرب حيث البيئات جاذبة للبحث والباحثين مما يعني تفريغ المجتمع من عقوله ومواهبه بسبب البيئة الطاردة.

٢٨- البحث الرصين والباحث المؤهل، والجو الملائم والبيئة الصحيحة كلها تنطلق من الحرية العلمية والفكرية والتقدير المعنوي قبل المادي للباحثين، وتقدير جهودهم ومكافئتهم حسب المنهجية والموضوعية والثقافية والصدق وليس حسب الموافقة والملائمة للسائد، والتطويل له حتى تضمن النضج والمعرفة والوضوح بدلاً من الهُلَامِيَّة والتَّعَمِيم والتَّعَمِيَّة، والتَّسْطِيح والجهالة، وفي ضوء ما سبق نُذَكِّرُ الفارق الهائل بيننا وبين بيئة البحث العلمي الصحيحة، وأنه ينبغي أن نُسَاقِ الزَّمنَ سباقاً لا هوادة فيه ولا توقف ولا تراخي وبقناعة تامة حتى تصبح بحوثنا وباحثينا وجامعاتنا مؤهلة لانتشال مجتمعا.

٢٩- الوضع في البحث العلمي الآن لا يقوم بالحد الأدنى من الواجب، حيث تغلب الثقافة الإدارية والبيروقراطية، واتخاذ البحث وظيفة وسلم ووسيلة، والترقية هدف، ومساندة السائد أجنحة وذو بان الشخصية وسيادة التوجيهات مما يعني أن البحوث تسير في فلكها، وكل هذا لا يخدم الأمن الفكري بل يضل ويهيئ للانفصام الفكري والذهني لدى النخب.

٣٠- لا بد أن تنتج الباحث المؤهل الواثق؛ لأن الباحث المهزوز نتاج مجتمع هش، وجامعة رديئة ومنهج ضعيف، الباحث المتوجس نتاج مجتمع يتوجس من البحث العلمي ويطرد للباحثين، ولهذا يطلب الباحث السلامة بتحقيق مخطوط، أو موضوع بعيد عن الواقع، أو ملامسة الموضوع برؤية تسائر السائد ولا تُشخصه ويكون مصيره الرف والمستودع ومصير الباحث الانكفاء وعدم تقدير الذات.

ثانياً: التوصيات^(١):

١- وضع وتنفيذ أجندة وبرامج تؤدي إلى زرع الثقافة العميقة بضرورة الحريات العامة الناتجة من البيئة، وأنها ضرورة ملحة وعاجلة لا بد أن يتبناها المجتمع ويحافظ عليها، ويحميها من الانحراف أو الانفلات حتى يمكن أن تُعزز منظومة الأمن الشامل لديه المبني على القناعة والاقتناع، ومنه الأمن الفكري.

٢- وضع تصورات وبرامج ترسخ مفاهيم الحرية مثل الحوار والنقاش، وتقبل الآخر، وتقبل المخالف والمباين والتعددية الفكرية، والفقهية والمذهبية، وفرز الخطاب وتفتيت ثقافة الرفض والإقصاء والابتسار والقطعية والحدية، وتثبت قيم الموضوعية في نسيج المجتمع وذلك بإشاعة علوم المنطق والفلسفة والجدل وأصول المناظرات والحوار.

٣- في "إطلاق الحريات" السياسي هو الفاعل واللاعب المؤثر في مجتمع تعود على التوجيه. ولا بد أن يخلق الأجواء ويفتح المسارات، ويخلق البيئة ويوفر الجو المحفز والعمل على تسريع البيئة الفكرية والاجتماعية لتقبل ذلك، ولا يكفي الجرعات القليلة والمسكنة بل لا بد من الصدمات التي تُحفز وتخلق المناخات لشيوع ثقافة الحريات العامة.

٤- وضع أجندة تفصيلية فكرية فلسفية لتطبيقات الحريات العامة ثقافة وحقوقاً لكل مفصل ومنشط من مناشط المجتمع ومفاصلة؛ بدءاً من الأسرة والمدرسة، والجو التعليمي، ومنهج التعليم، وبيئة الدراسة ووصولاً إلى مفاصل المجتمع الفكري كلها منبراً وصحافة وتأليفاً وحركة علمية، وحراراً ثقافياً حتى يحصل الزخم بالقدر الكافي لأحداث التغيير المطلوب كعرف اجتماعي وليس المسيرة للاستجابة البطيئة.

٥- صهر الثنائية الدينية والفكرية في نسيج الحريات العامة حتى تستوعب كافة أطراف وشرائح المجتمع وتحتويهم، وإحلال هذا محل الثنائية والصراع، وإعادة تشكيل وهيكله هذه الثنائية في خطابها ورؤاها إلى المهنية والاحتراف، وفقهها للواقع الجديد لتكون متوازية متكاملة بدلاً من التقاطع التعارض والتضاد.

٦- إزاحة ثقافة التّصيد والتّرصّد، والشكوك والظنون، والمحاکمات اللفظية والتهويل، واحتكار الحقيقة، وإتاحة جور الانسجام مع الذات والسلامة اللغوية، والانسحاب اللغوي عند أفراد المجتمع عندما يناقش قضاياها

(١) ينظر الصفحات التالية من البحث: ٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩.

ومشكلاته بحرية خصوصاً بين الشعب.

٧- زرع ثقافة أن السلي السائد والثنائية قد ولّت بدون رجعة والتئيس من الإبقاء على السلبية والتردد،

والحجب والمنع وأن البقاء للأصلح والأقوى والأحكم والأنضج وللصالح العام، والمصلحة الاجتماعية.

٨- وضع التشريعات والقوانين والأنظمة التي تحمي هذه المفاهيم، وتحافظ على الحريات العامة في كل مفصل

اجتماعي ومناشط تعليمية، ومفاصل إدارية، ومراجعتها دائماً، وتطويرها لمسايرة التّقدم الذي سيحرزه المجتمع تبعاً.

٩- غرس ثقافة تشجيع القمع والسيطرة والظلم والتّعدي، والعنجهيات والعنف اللفظي، والسلوك البدائي

والهمجي حتى يستقر في ذهن الفرد والعرف الاجتماعي مثبطات هذه القيم من تلقاء نفسه، وحتى ذلك

الهدف يجب أن تُوضّع تشريعات وقوانين تؤدي في النهاية إلى أن يحمي المجتمع حرياته العامة.

١٠- يجب أن يكون مقص الرقيب هلامياً معنوياً يُعرف ولكنه لا يُمارس الحجب والقص كثيراً، فضفاضاً

حتى لا يجد أصحاب الأعمال الخارجة والغريبة والشاذة فرصة فيه لتسويق أعمالهم، وحتى لا يشجع

الإغراب والشذوذ كاتجاه أدبي وفكري وثقافي في المجتمع المحافظ، ولا سيما وأن الحجب والقص ليس بذي

فعالية الآن.

١١- الاهتمام بالتّحصين الذاتي الفردي والاجتماعي؛ لأنه هو الحل الوحيد وهذا التّحصين لا يتوفر إلا في

أجواء الحرية العامة وحرية التّعبير خاصة؛ لأنه يركز على الإقناع والاقتناع والتّمثيل وإحساس الفرد أنه هو

الذي أنتج هذا الفكر، ونقّده وصوّبه وقوّمه وبالتالي سيتبناه وسيدافع عنه.

١٢- غرس ثقافة الفرز والتصنيف والحس النقدي والمراجعة، والتراجع عن الأفكار وبناءها وتعديلها،

وتصويبها وتطويرها حسب ما يتوصل إليه المجتمع والفرد من قناعة حرة تقوم على أسس وبيئة وبنية

المجتمع.

١٣- وضع برامج إجرائية في التربية والتنشئة الأسرية الأولى تغرس ثقافة السؤال والتساؤل، والتعبير عن

الخواطر والأفكار، ومناقشتها وتشجيع هذا الاتجاه ليكون سلوكاً أبوياً تربوياً.

١٤- تثبيط ثقافة القمع والحجر والتربية القاسية التي تمسخ شخصية الطفل، ويتصور الأبوين منها أنّهما يريدان

الطفل نسخة عنهما أو عن أحدهما كنموذج مستهدف بعيداً عن خصائصه وميوله ورغباته.

١٥- تثبيط وسائل النياحة والوصاية الفكرية والتوجيه الزائد والحماية؛ لأنها تؤثر بصورة سلبية على نمو

استقلال الطفل، والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية، وخطأ طرق التفكير حيث يتعود الطفل على كسب

الاكتشاف والمبادرة، وتتميم ومتابعة هذه التنشئة في الأسرة والبيت يجعلها ثقافة سائدة في مفاصل الحياة

الاجتماعية كلها.

١٦- وضع الأجندة لتأسيس مجتمع معرفي مستقل يعمل على إنتاج المعرفة المستقلة وتنميتها باستقلال بعيداً عن الإكراهات السياسية وذلك بترسيخ قيم حرية الرأي وحرية التعبير، وديموقراطية المعرفة وحرية اكتسابها وحرية إنتاجها.

١٧- إيلاء البيئة التعليمية درجة كبيرة من الاهتمام وذلك بتشجيع التعلّم الذاتي المكتسب والمتوائم مع شخصية الطالب وفكره وذهنه، وتنشيط التعليم الموجه الذي يعتمد التلقين والحشو وحقن المعرفة.

١٨- إخراج التعليم من الإكراه والتسلط والعقاب، والسلطات المتعددة معرفية وغيرها إلى البهجة والثقة، والانفتاح الذهني، والولاء للمدرسة والمنهج، وحركة التعلم.

١٩- إيقاظ الحراك الفكري والثقافي والإعلامي والصحافة والتّشّير، والتأليف والترجمة ومراكز البحوث والدراسات، فهذه مفاصل ينبغي أن تدب فيها الحرية وتجديد الدماء، وبعث عالم الفكر والثقافة؛ لأنه رائد المجتمع.

٢٠- وضع أجندة متكاملة (غير ناقصة ولا متضادة) لاحتواء الفكر في أطراف المجتمع كافة وخصوصاً لدى النّخب والشباب، وإعلاء دور الثقافة والفكر والعلم كقيم ذاتية في المجتمع، والتركيز على الثقافي والفكري والذهني، والعلوم العقلية والفلسفية، والإنتاج الأدبي والفني بجانب البعد الديني والروحي.

٢١- وضع الأجندة التي تجعل الديني والثقافي والفكري منظومة واحدة متناغمة اجتماعياً ومتكاملة معرفياً ومتساوقة فكرياً، بحيث لا يقتصر على جانب دون آخر، ونزع جو الصراعات والاستقطاب والتّمحور والتّحزب والتّخندق والبحث عن الجماهيرية والإثارة.

٢٢- مراعاة التخصص والمهنة والإبداع والولع في المسؤولية القيادية والإدارية للحركة الفكرية والثقافية، بحيث يتولاها ويقودها من يملكون الإبداع ويهتمون به، وينظرون إليه رسالة حياة وقيمة، وليست وظيفة؛ حتى يمكن أن يكون له تأثير وجاذبية، وإبلاؤه العناية والحماية اللازمة وإزالة العوائق والتّسلطات التي تحد من أثره.

٢٣- وضع خطة لتمدين وتحضير المجتمع ثقافياً وفكرياً بترسيخ شأن الثقافة والفكر، والكتاب والقراءة والاطلاع والانفتاح على الثقافات النافعة، ومحاولة تفكيكها وفرزها والحكم عليها، والبعد عن الرفض الكلي والقبول المحمل والتوجس في النظر إلى الجديد وهل كل ذلك ثقافة اجتماعية، وترسيخ كل ذلك مهارات فكرية لدى طائفة كبيرة من النّخب.

٢٤- أخذ الثقافة الجادة والفكر بجدية ومسؤولية والتزام وحرص، وإحلالها بدلاً من الهشاشة والتسطيح، كما أن طائفة النخبة نفسها يجب تعميقها وتوسيعها وتوسيع دوائرها، وإدخال الدماء الشابة فيها بكثرة وفي حرمة الإداري والفكري، وتمكينهم من القيادة الفكرية.

- ٢٥- العناية بتجديد البيئة التعليمية عموماً، والبيئة الجامعية، خصوصاً في المرحلة الجامعية منهجاً، وأستاذاً، وإدارة وجواً، وحرماً جامعياً في غرس أسس ومبادئ ومنطلقات ورؤى صحيحة للبحث العلمي، حتى تكون أسسه مقومات المعرفة، وإحكام المنهج العلمي الصحيح، والوصول إلى النتائج الصحيحة.
- ٢٦- سنّ التشريعات والقوانين البحثية اللازمة لحماية الباحث، وإعطائه الأمان النفسي في ما يشبه الحصانة لينطلق بانسجام وحرية كاملة في بحثه بموضوعية ومهنية عالية.
- ٢٧- إبعاد الشخصية، والأدلة، وجو التخويف، والتصيد، والتّوجس، وانعدام الثقة في الباحث، ومقصده حتى يتحرر فكرياً في بحثه للوصول إلى الحقائق.
- ٢٨- والتقدير المعنوي الكامل للباحث المؤهل وإعطائه المساحة اللازمة من الحرية العلمية والفكرية.
- ٢٩- النظر إلى نتائج الأبحاث وتوصياتها على أنها أجنحة التغيير وليست مجرد التنظير وإشغال رفوف المكتبات.
- ٣٠- وضع الأجنحة لتنوير وتنشيط البيئة الجامعية لإنتاج الباحث الجيد المؤهل الواثق، الغير مهزوز النافع الذي يملك ويستطيع المبادرة والمبادأة.
- ٣١- كسر الحواجز الوهمية التي ساهمت في شكلية الأبحاث العلمية وسطّحت نتائجها وأخرجتها ميتة لا تنفع المجتمع، وليس لها عائد أكثر من العائد الشخصي الوظيفي على صاحبها. فلا بد من فلسفة البناء المعرفي في الباحث وتحذير المهارات اللازمة في الباحث.
- ٣٢- تصحيح البيئة الجامعية البحثية مهنيّاً وفكريّاً بحيث يُزاح التصيد والتّوجس، والتّقصّد، وانعدام الثقة وعدم الانسجام الذاتي.
- ٣٣- وغرس روح البهجة والمتعة، ولذة الاكتشاف، وترك البحث ومهنيته يحدد النتائج بعيداً عن التّصورات المسبقة والنتائج المُعلّبة التي تطبل للواقع، وتدلّس على المجتمع.
- ٣٤- اتخاذ المعايير العالمية العلمية في مفاصل البحث العلمي من عمادات الدراسات العليا، والكليات، والمجالس العلمية، والخطط العلمية والعناوين، والطرح، والمعالجة ومستوى المعالجة، والنظر إلى هذه الدوائر على أنها متكاملة وحلقات في انضاج البحث العلمي وليس معوقات تُخطّط كيف تتجاوزها، والاهتمام بصفات الباحث وشخصيته واستقلالته عن المشرف والمناقش.
- ٣٥- اعتماد التقويم والنتيجة على صحة المنهج وموضوعية ومهنية البحث وليس على السلامة الاجتماعية وإيثارها.
- ٣٦- الاستفادة من حركة البحث العلمي رافداً من روافد الأمن الفكري، وذلك بانطلاقه منها في دراسات متخصصة ومؤتمرات "واستكتابات خاصة" للمؤهلين فكريّاً وعلمياً تكتب في النواحي التي يحسن عدم إظهارها للعموم لحساسيتها الأمنية أو الاجتماعية أو الفكرية.

الخاتمة

مخطئ من يظن (بمجرد الظن) أن ثقافة الحقن، وحقن الثقافة تؤدي إلى الحصانة الفكرية. والأمر الذي حَزَم الجميع به مجتمعاً ومؤسسات وأفراداً، هو أهمية تحقيق الأمن الفكري، ولكننا لم نَنجح في تحقيقه بالمستوى المأمول؛ لأن هناك مقدمة وخطوة لابد منها؛ لتحقيق الأمن النفسي والفكري كمقدمة لازمة وحتمية لتحقيق الأمن الفكري تالياً.

والمقصود بالأمان النفسي الفكري أن يكون الفرد، المتلقي، السائل، المُلقي، الكاتب، المؤلف، الباحث، الخطيب المفكر، آمناً فكرياً ونفسياً، ووجدانياً، وعاطفياً، وبدنياً؛ لأن ييوج بما يعتلج في نفسه من خواطر وقناعات وأفكار يريد أن يستوضح حولها أو يفرزها أو يدعّمها أو يتثبت منها أو ينقذها أو يسمع نقيضها، ويُصيخ لمن يقنعه بنقضها وهدمها وهشاشتها، بعيداً عن التخوين والقمع، والتهوين والتبذير والاستخفاف، وبقية التوابع من المؤذيات البدنية والنفسية والعقلية، والاجتماعية، وبعيداً عن صواب ما يقوله أو خطأه، والرضى به مجتمعياً وعرفياً من عدمه، وبعيداً عن مظاهر الخوف النفسي والحصار الفكري، والرعاش الصوتي والشرجة اللفظية والفصام الذهني بحيث يقول أو يكتب أو يسأل أو يناقش أو يستفسر عن ما يحول في خاطره ولا يخشى من يحاسبه على لفظه الذي يتصيده في سؤاله، وكتابته، وأن هذا يستلزم كذا، وهذا يقتضي كذا، فهذا التصيد يفترض أن الجميع ينبغي أن يكونوا علماء ابتداءً، وأن يكونوا على سنن واحد عقلاً وإدراكاً ونفساً ووجداناً، وهذا محال، وأن يكون التصيد هو الفيصل في تحديد الصواب والخطأ، وهذه هي المعضلة الحقيقية في فقدان الأمان النفسي الفكري، والإرهاب الفكري.

وقد يرد هنا سؤالان.

سائل يقول: أليس ما تطالب به من الأمان الفكري والنفسي للناشئة والشباب يُجرؤهم ويزيل الحواجز أمامهم، أن يسألوا عن كُلِّ ما يعنُّ لهم من هواجس وخواطر، وأن أول مَنْ يُبادرون بسؤاله الأبوين في البيت والمدرّس في المدرسة والأكاديمي في الجامعة والإمام في المسجد؟! بدون أن يعترهم أي شيء مما أكثر من وصفه من الرُّعب الفكري والقمع الذهني والنفسي؟! والخجل والخوف الاجتماعي.

وسائل يقول لا باركك الله فيك أتود أن تبيح للناس أن يقولوا ويسألوا عمّا يهدم الدين والخلق ويهز أركان الأمة ويشيع الانحراف الفكري والخلقي؟!!

والحقيقة أن هذين السؤالين، أو السائلين يُجسّدان المشكلة التي نعانيها من فقدان الأمان الفكري فنحن أمام منهجين: أحدهما لم يتفطن لأهمية ذلك البتة؛ لم يتفطن لأهمية حرية الطرح في إزاحة كثير مما يعتري الطرح

الفكري من وساوس وأفكار، وهذا مُفَرِّط سَهْل تداركه، يُنبّه فينتبه. والآخر هو المعضلة الحقيقة وهو الذي لا يريد أن يسمع الواقع الفكري لعجزه عن احتواءه وتفهمه وعلاجه ولكنه يسمح بوجوده؛ لأنه وهو بزعمه يصيح في الانحراف الفكري ويلعنه بصوته وإشاراتهِ وعباراته إلا أنه في الحقيقة من أكبر حُماته وأعز أصدقائه وأخلص أصفياه؛ لأنه ببساطة لا يريد أن يُظْهر مع إقراره بوجوده يريدُه موجوداً مستوراً.

نعم. نتحدث هنا عن الخوف الفكري والنَّفسي كعائق يحول دون تحقيق الأمن الفكري. بمعنى نتحدث عن خَوْف مَرَضِي مجتمعي، "نعم"، و"بدون تحفُّظ" ولدرجة تقترب من الوباء، وفي كل مستوياتنا بيتاً وأسرة، ومدرسة، وجامعة، ومؤسسة.

ومن أعراض هذا الخوف الفكري المَرَضِي الاحتراز الدائم، واستخدام لكن كثيراً، وتذكير السامع أو القارئ عند تناول أي قضية ذات حساسية بأنه على الصراط المستقيم وأنه على الحق المبين. هكذا مجملاً، ثابتون على الحق الذي لا نستطيع تفصيله وتشخيصه بل نكتفي لدرء جهلنا به بالإثبات المجمل له، وإذا عجزنا عن تفصيله وشرحه وتبسيطه وتعليله فنحن عن الدفاع عنه أعجز، فضلاً عن أن نقاوم به الانحراف الذي نَصْرُخ في وجهه صباح مساء، ولكن لا نتقن ردّه وتحليله وفرزه، بل نكتفي بالصياح عليه ولعنه مجملاً أيضاً، "وهذا الولع بالإجمال" نفيّاً أو إثباتاً مَرْدُّهُ إثارة السلامة الاجتماعية من الأذى المعنوي والمادي الذي يطال كل من يعترض للأميرين المُثَبَّت بنقده نقداً صحيحاً، والباطل برده إلى مكوّناته وعناصره الأساسية التي يتكون منها وكفى بذلك هُزْلاً في ما نثبته، وهشاشة فيما ننفيه وكلا الأمرين نتيجة لفقد الأمان النفسي الفكري من سطوه المجتمع وتوصيفاته القاهرة الحديثة.

إنّ دراسة بنائية وبنوية وتركيبية دلالية لِعَيْنَةٍ لغوية عشوائية من حراكنا الفكري في محاضراتنا وندواتنا ودروسنا وخطبنا وكثير من كتاباتنا تُبدي لك ما سبق تقريره شاخصاً مُبَصِّراً، بدءاً من إثبات المثبت وتكرار ذلك بدون داع لغوي، ولكن بداعي اجتماعي مما يعرفه المختصون بعلم اللغة الاجتماعي، وهو حماية الذات اجتماعياً. كما أن هذه الدراسة ستثبت لك أنّ ثقافة اللّعن المُجمل للباطل يقابلها حقن للثقافة وحشو للمعرفة وتلقين لما نعتقدُه حقّاً في البيت والمدرسة، والمحاضرة والخطبة والمقالة، وكتب التربية الوطنية والفكرية بدون أن تتحقق النتيجة؛ لأنّها لا تخاطب فكر وعقل المتلقى وتقنعه بها بل تريد إلزامه بها شكلياً ولفظياً.

إنّ الخوف الفكري الذي هو ضِدُّ للأمان الفكري ينمو في جو المحاكمات اللفظية والتّصيد اللغوي لفردة هنا، ولفظة هُناك من شاكلة (أنت قلت). (وهو كتب). (ونُقل إلينا قوله)، و(قولك هذا يقتضي)، و(يفهم منه)، بتوهُم وتَصيّد وتَخْيِيل عجيب بعيداً عن تأصيل الفقهاء للقول، ولازم القول والفصل بين القول، وصاحبه، ولازمه، ومَن يلتزمه.

وفي ظل هذا الجو الفكري لا يتحقق الأمن الفكري والنَّفسي، وتصبح السَّلَامَة والعافية من الأذى

الاجتماعي والنفسي مطلباً ملحاً، وكسباً مُجدياً في ظل هذه الأحوال.

ألا تلحظ معي أن كثيراً ممن يُلقى أو يكتب يستهلك جزءاً من كلامه في الحماية الوقائية لنفسه وعرضه ودينه ومنهجه وسلامة فكره، من أن تُنتهك حتى أصبحت هناك عبارات وتراكيب مُعينة لازمة كجواز مرور، وضريبة جمر في بعض المنافذ لعبور أي مقالة أو كتاب، أو مادة فكرية أو ثقافية، حتى لتكاد تكون نظريتنا الفكرية أن الجميع مُتهمون حتى تثبت براءتهم مع كل فكرة يكتبونها أو ينشرونها، وأن الأصل في الناس الانحراف الفكري والحل في كبت حرية هذا الانحراف.

قد يسأل سائل: أليس في هذا إشاعة للانحراف والخلل العقدي والفكري تحت مسمى الأمان الفكري؟
الجواب في القرآن ومنهجه، فالله تعالى وتقدس قد حاور وجادل مَنْ يُشكك في ألوهيته وفي البعث والنشور، وفي تنزهه عن الولد، وعن مساواته بأصنامهم: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾^(١)، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢)، ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾^(٣)، ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾^(٤)، وأقر أنبيائه وأصفيائه على التساؤل ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾^(٥)، قال: ﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(٦)، ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾^(٧).

إن تحقيق الأمان الفكري النفسي يستلزم تربية وسلوكاً تبتعد بكل طرْح أو استفسار أو تساؤل عن مناخات سؤ الظن، أو التوصيف بما لا يليق، وهذا يستلزم وعياً وفقهاً وعقلاً يجب أن يتحلى بها أفراد المجتمع ممن يتولون قيادته الفكرية والدينية والتربوية من الدِّين ومُدرِّسين وأساتذة وخطباء ومؤلفين ودعاة ومفكرين ومثقفين وباحثين، وبدون هذا ستظل الأمور المُقلقة مَحْفِيَّة تحت السُّطح لا يُعْلَم كنهها، ولا حقيقتها ولا حجمها فضلاً عن مواجهتها وتوجيهها والسيطرة عليها، مما يحسبه الجاهل زوالاً لهذه المهلكات ويفرح بذلك مع أنها تتسردب عند المواجهة إلى مجاهل لا نعلمها غير أننا ساعدنا في إيجاد هذه السرايب بذلك القمع الفكري بدلاً عن بذل الجهود وتعزيز قدرات الذات لمواجهة هذه المضاعف، والسَّماح لها بالظهور على السُّطح وتشخيصها تشخيصاً صحيحاً حقيقياً، ومن ثمَّ معالجتها بدلاً من الصَّفير الذي لا يُخيف حتَّى الفتخاء.

(١) سورة الزخرف، آية: ٨١.

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٢٢.

(٣) سورة الجاثية، آية: ٢٤.

(٤) سورة الجاثية، آية: ٢٤.

(٥) سورة الأعراف، آية: ١٤٣.

(٦) سورة البقرة، آية: ٢٦٠.

(٧) سورة الأنعام، آية: ٧٧.

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً نحمد الله على كل توفيق، ونستغفره من كل زلل وخطأ.

فهرس المصادر والمراجع

- أحمد خالد عبد القادر، صحيفة الوطن السعودية ، ٢٦/ جمادى الآخرة، ١٤٢٦هـ، العدد: ١٧٦٧.
- أحمد سعيد درباس، صحيفة المدينة، عدد: ١٦٦٧١، تاريخ: ١٦/١٢/١٤٢٩هـ.
- أحمد ماهر البقري، اللغة والمجتمع، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ت ٣٩٤٧٢، ١٩٨٣م.
- إدوارد شوارز، السعوديون والإرهاب رؤى عالمية، غيناء للنشر، الرياض، ت ٢٤٨٧٨٧١ ط/١، ١٤٢٦هـ، رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية، ٧٧٢٧/١٤٢٥هـ.
- أميرة كشغري، صحيفة الوطن السعودية ، العدد: ١٧١٢، ٣٠/ ربيع الأول، ١٤٢٦هـ.
- أميرة كشغري، صحيفة الوطن السعودية ، العدد: ١٧٤٠، ٢٨/ جمادى الآخرة، ١٤٢٦هـ.
- أوغستو لوبيز، صحيفة الوطن السعودية ، العدد: ١٧٣٧، ٢٥/ جمادى الأولى، ١٤٢٦هـ.
- تركي الثنيان، صحيفة الوطن السعودية ، العدد: ١٧١٢، ٣٠/ ربيع الآخر، ١٤٢٦هـ.
- تركي الحمد، الشرق الأوسط، عدد: ٩٢٨٠، تاريخ: ٦/ ربيع الأول ١٤٢٥هـ.
- تشومسكي، سنة ٥٠١، الغزو مستمر، ترجمة مي التَّهَّان، الناشر: مدى للثقافة والنشر، سوريا - دمشق، ص.ب ٨٢٧٢.
- تقرير التنمية العربية، صحيفة الوطن السعودية ، العدد: ١١٤١، ١٩/ رمضان، ١٤٢٤هـ.
- جوتن ستيوارت مل، الحرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ترجمة: طه السباعي، مهرجان القراءة للجميع، المشرف العام: د. سمير سرحان.
- جودت جرين، التفكير واللغة، ترجمة د. عبد الرحمن العبدان، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ص.ب ٦٤٦٠، الرياض.
- حسن سعيد، مناهج البحث في اللغة العربية، منشورات جامعة السابع من أبريل ط/١، ١٩٩٢م، رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية، ١٤٠١هـ/٩٢.
- حسن ظاظا، اللسان والإنسان، دار القلم، دمشق، حلبوني، ص.ب ٤٥٢٣، هاتف: ٢٢٩١٧٧، ط/٢، ١٤١٠هـ.
- خالد الغنامي، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ١٧٩١، ٢٠/ رجب، ١٤٢٦هـ.
- خالد الغنامي، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٢٩٨٥، ٣/١٢/١٤٢٩هـ.

- رويين سونز، صحيفة الوطن السعودية ، العدد: ١٧٦٠ ، ١٩ / جمادى الآخرة، ١٤٢٦هـ.
- ريم سعيد، صحيفة الوطن السعودية ، العدد: ٣٠١٢ ، ٣٠ / ١٢ / ١٤٢٩هـ.
- سعود البلوي، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٢٩٥٤ ، ٢ / ١١ / ١٤٢٩هـ.
- سعيد الغامدي، الانحراف العقدي في أدب الحداثة وفكرها، رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.
- شايح الوقيان، صحيفة عكاظ، العدد: ٢٦٩٥.
- شتيوي الغيثي، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٢٩٥٤ ، ١٢ / ١١ / ١٤٢٩هـ.
- عامر الشهري، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٢٩٩٨ ، تاريخ: ١٦ / ١٢ / ١٤٢٩هـ.
- عبد الحميد الأنصاري، الشرق الأوسط، العدد: ٩٢٨٠ ، تاريخ: ٦ / ربيع الأول عام ١٤٢٥هـ.
- عبد الرحمن الواصل، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ١٧٩١ ، ٢٠ / رجب، ١٤٢٦هـ.
- عبد القادر الحيدر، رسالة جامعة الملك سعود، العدد: ٠٩٦٥ ، ٦ / محرم، ١٤٣٠هـ.
- عبد الله بن بيه، الإرهاب التشخيص والحلول، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، هاتف: ٦٥١٣٢٧ ، ط/٢، ١٤٢٦هـ.
- عبد الله الزايدي، مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٧٧ ، ١٤٢٦هـ، ص.ب ٢٢٥٧١، الرياض، الرمز البريدي: ١١٤١٦.
- عبد الله المطيري ، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٢٩٤٥ ، ٢٢ / شوال، ١٤٢٩هـ.
- عبد الله المطيري، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٢٨٤٠ ، ٦ / رجب، ١٤٢٩هـ.
- عبد الله المطيري ، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٣٠٢٩ ، ١٧ / محرم، ١٤٣٠هـ.
- عبد الملك مزروع، ملحق الرسالة، صحيفة الوطن السعودية، الجمعة، ٣ / ١١ / ١٤٢٤هـ.
- عزيزه المانع، ملحق الرسالة، صحيفة الوطن السعودية، ٣ / ١١ / ١٤٢٤هـ.
- فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح الترمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.
- فيصل الجهني، صحيفة المدينة، العدد: ١٦٦٧١ ، ١٦ / ١٢ / ١٤٢٩هـ.
- ليلي الأحذب، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ١٧٩٥ ، ٢٤ / رجب، ١٤٢٦هـ.
- محمد إبراهيم محمود، جريدة الأهرام، العدد: ٤٣٣٣٠ ، ٢٥ / يوليو، ٢٠٠٥م.
- محمد أركون ملحق الرسالة، صحيفة الوطن السعودية، ٣ / ١١ / ١٤٢٤هـ.
- محمد باشا، جريدة الأهرام، العدد: ٤٣٣٣٠ ، ٢٥ / يوليو، ٢٠٠٥م.

- محمود تراوري، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ٣٠٣٣، ٢١/ محرم، ١٤٣٠هـ.
- مها الحجيلان، صحيفة الوطن السعودية، ١٦/ جمادى الأولى، ١٤٢٦هـ، وصحيفة الوطن السعودية، عدد: ٢٩٩٨.
- ميسون خليل، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ١٧٨٧، تاريخ: ١٥/ شعبان ١٤٢٦هـ.
- نوف محمد، صحيفة الوطن السعودية، العدد: ١٧٧٩، تاريخ: ٨/ رجب، ١٤٢٦هـ.
- هديسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: د. محمود عياد وآخرون، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت، القاهرة، ص.ب ٦٦ محمد فريد، ط/٢، ١٩٩٠م.

فهرس الموضوعات

المقدمة.....	٣
المحور الأول: دور الحريات العامة في ترسيخ ثقافة التخصيص الفكري الذاتي للفرد والمجتمع في البيئة السعودية الفكرية:.....	٧
١ - الحريات العامة تاريخاً وتأصيلاً ومفهوماً وأهميته:.....	٧
٢ - دور الحريات العامة في تعزيز البيئة الاجتماعية السلمية والبيئة الفكرية السليمة في البيئة السعودية الناشئة فكرياً واجتماعياً من خلال نظرة بعض كتابها الشباب:.....	١٠
أ - "الحرية والدور المعرفي" التعلم والتعليم والثقافة والحراك الفكري والثقافي:.....	١١
ب - نقد التعليم الموجه، وحقن المعرفة وأثره السلبي على الفكر الاجتماعي والأمن الفكري:.....	١٢
ج - حرية المعرفة والفكر الحر والتفكير المنطقي هو طريق التخصيص الذاتي للأمن الفكري:.....	١٤
٣ - لابد من انضاج المجتمع السعودي لتجربته الفكرية والمعرفية بحرية هو يندعها ولا يستوردها:.....	١٥
المحور الثاني: حرية التعبير وأهميتها الفكرية، ودورها في تخصيص الفكر الصحيح وتحقيق الأمن الفكري:.....	١٦
١ - خصوصية حرية التعبير من بين الحريات الإنسانية العامة لأهميتها الفكرية في التخصيص الذاتي للفرد والمجتمع:.....	١٦
٢ - فلسفة الخلل في حرية التعبير غرساً واكتساباً في الفرد من خلال التنشئة الخاطئة أسرياً واجتماعياً:.....	١٧
٣ - حرية التعبير في البيئة السعودية معوقات وسلبات، (التوجيه المعرفي والحجب والرقابة، والتجادب الفكري، وصراع النخب يشوه حرية التعبير النسبية):.....	١٩
٤ - رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة لحماية البيئة الفكرية بتخصيص ذاتي معرفي ثقافي:.....	٢١
المحور الثالث: الكتابة الفكرية نموذج لأهمية حرية التعبير في تعزيز الفكر الصحيح وتأمينه وتوثيقه:.....	٢٤
١ - أهمية الكتابة الفكرية وجوب العناية بها، كأداة توثق الفكر وتحفظه:.....	٢٤
٢ - البيئة الفكرية السعودية والبيئة الثقافية المشتهة:.....	٢٥

- ٣- وجهتي نظر متقابلتين؛ الديني والثقافي الفكري في المشهد السعودي: ٢٦
- أ - تغليب الجانب الديني وتدين المجتمع على الجانب الفكري الثقافي مظاهر ذلك ونتائجه: ٢٦
- ب- تقصّد الحراك الفكري والثقافي في الصحافة نقد التيار الديني فحسب دون عمل فكري حقيقي، وحراك فاعل فكرياً يقوم على التحصين الذاتي: ٢٨
- المحور الرابع: تهيئة "البيئة الصحيحة" الحرة المهنية للبحث العلمي تجعله من "ركائز الأمن الفكري والاجتماعي" للمجتمع: ٣٢
- ١ - البيئة الجامعية، وبيئة البحث العلمي، مفاهيم وفئات "يجب أن تُصحح": ٣٢
- ٢ - الأصل في البحوث العلمية ملامسة الواقع (فضائياً وطرحاً) بحرية علمية ووضوح تشخيص ونجاعة حلول. ٣٤
- ٣ - الواقع السيء، العلل، الأسباب المعوقات، والنتائج وغياب بيئة البحث العلمي الناضج بغياب الحرية والتقدير للباحثين: ٣٥
- ٤ - هجرة العقول والأدمغة طلباً للبيئة الجاذبة للبحث العلمي: ٣٦
- ٥ - تغيب البيئة الصحيحة إضعاف لدور البحث العلمي في تعزيز الفكر وتنميته وحمايته: ٣٧
- ٦ - الحلول: تهيئة المناخ العام: ٣٨
- نتائج البحث وإضافاته العلمية، وتوصياته ٤٢
- أولاً: نتائج البحث وإضافاته العلمية: ٤٢
- ثانياً: التوصيات: ٤٧
- الخاتمة ٥١
- فهرس المصادر والمراجع ٥٥
- فهرس الموضوعات ٥٨